المنتدى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٠/٨/١١ الموافق ٢١ ذو الحجة ١٤٤١ هـ العدد ٤٥١ السنة الثامنة عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

وقائع استخدام إسرائيل «قانون أملاك الغائبين» لسلب أملاك الفلسطينيين في القدس المحتلة

صفحـ(٢)ـة

حرب نتنياهو وأنصاره ضد وسائل الإعلام جزء من الحرب ضد لائحة الاتهام!

صفحـ(٤)ـة

نتنياهو يوافق على دحرجة أزمة الائتلاف لثلاثة أشهر ولا ضمان لاستقرار حكومته!

وافق نتنياهو على مشروع قانون يؤجل إقرار الموازنة العامة لـ ١٠٠ يوم إضافي *ولكن هذا لا يُعدّ نهاية الأزمة الائتلافية، فنتنياهو بات يلعب بأوراق مكشوفة أكثر: حسابات شخصية لمستقبله السياسي حتى على حساب الليكود، وقد يختلق أزمة جديدة ليحل الحكومة والكنيست *نواب في الليكود قلقون على مستقبلهم إذا ما جرت انتخابات مبكرة

كتب برهوم جرايسي:

وافق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مساء أول من أمس على دحرجة أزمة حكومته لأكثر من ثلاثة أشهر، رغم أنه بات يلعب بأوراق مكشوفة، فهو معني بانتخابات مبكرة، تقلب تركيبة حكومته، بما يسمح له في الاستمرار بالإمساك بخيوط الحكم، في حال فرضت عليه المحكمة تجميد صلاحياته، مع بدء الجلسات المكثفة لمحاكمته في الشهر الأول من العام المقبل، ولأسابيع طويلة. إذ يتخوف نتنياهو من أنه في ظل تجميد كهذا، سينقل صلاحياته لشريكه في الائتلاف بيني غانتس، ما يعني بداية النهاية السياسية لنتنياهو، على الأقل كما يبدو حتى الآن.

فقد وافق نتنياهو في ساعة متأخرة من مساء الأحد، على مشروع قانون طرحه عضو الائتلاف الحاكم، من كتلة أزرق أبيض تسفي هاوزر، يهدف الى تعديل قانون الأساس القائم، في ما يخص الموعد النهائي لإقرار الموازنة العامة، إلى مطلع كانون الأول المقبل، بدلا من ٢٥ آب الجاري، ولكن ليس واضحا ما إذا سيوافق نتنياهو لاحقا، على طرح مشروع موازنة مزدوجة للعامين الجاري والمقبل ٢٠٢١، بموجب ما نصت عليه اتفاقية الائتلاف الحاكم، وهذا ما سيتضح في الأيام المقبلة.

فحتى أمس، كان يُصر نتنياهو على إقرار ميزانية للعام الجاري فقط، منقلبا بذلك على اتفاقية الائتلاف، في حين يُصر شريكه، رئيس كتلة أزرق أبيض، بيني غانتس على إقرار ميزانية للعامين الجاري والمقبل، بموجب الاتفاق.

وموافقة نتنياهو على مشروع القانون، تعني إزالة العراقيل أمام الإجراءات البرلمانية التي ستسمح للكنيست بسن القانون على وجه السرعة، إذ سينطلق القانون في مسار التشريع يوم الأربعاء من هذا الأسبوع، بالقراءة التمهيدية، ولكن على الكنيست أن يقر القانون نهائيا في بحر الأسبوع المقبل، قبل الوصول إلى تاريخ ٢٥ آب. ويحتاج هذا القانون لأغلبية عددية من ٦١ نائبا كحد أدنى كونه تعديلا لقانون أساس.

وكانت الأزمة بين الفريقين الشريكين في الحكومة، قد سجلت يوم الأحد الأخير ذروة، انعكست بعدم عقد جلسة الحكومة الأسبوعية، بعد أن رفضت كتلة أزرق أبيض جدول أعمال الجلسة، الذي لم يتضمن النظر في الميزانية المزدوجة، ما أوحى أن الطريق بات مسدودا، وأن الكنيست سيحل نفسه تلقائيا في ٢٥ آب ليتجه الى انتخابات مبكرة، معني بها نتنياهو.

وهناك عدة تفسيرات للتغيير المفاجئ في موقف نتنياهو، منها إعلان كتلة «يوجد مستقبل- تلم» نيتها طرح مشروع قانون يمنع أي شخص يواجه محاكمة جنائية، مثل الفساد، من تكليفه بتشكيل حكومة. فهذا القانون، في حال حلّ نتنياهو حكومته، ستصبح له أغلبية في الكنيست.

وكما يظهر، فإنه سيتم، يوم الأربعاء القريب، أولا طرح مشروع تأجيل إقرار الميزانية، وفي حال تم تمرير مشروع القانون، بموافقة الليكود، فإن كتلة أزرق أبيض لن تؤيد مشروع القانون الذي يمنع شخصاً متهماً بشبهات جنائية من تشكيل حكومة جديدة. وهذا يدل على عدم ثقة بين الكتلتين، وأن التصدع القائم في الشراكة الحكومية لا يسمح لها بالاستمرار حتى نهاية الولاية المقررة بالاتفاق: ثلاث سنوات من يوم بدء عمل الحكومة.

وكما ذكر، فإن موافقة نتنياهو على مشروع القانون الذي سيؤجل الأزمة، قد تكون مناورة من ناحيته، نظرا لحسابات طارئة، فهو قلق من احتمال إقرار القانون الذي يستهدفه. والانطباع السائد أنه ما زال بحاجة لقلب تركيبة الحكومة، إما بانتخابات مبكرة، أو بإخراج كتلة أزرق أبيض من الحكومة، وادخال كتلتي «يمينا» و«إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، وهذا سيناريو طُرح في وسائل الإعلام. وحسب ما نشر فإن الكتلتين رفضتا العرض الذي طرحته أمامهما جهات من حزب الليكود.

ونتنياهو بات يلعب بالأوراق المفتوحة، إذ أن هناك شبه اجماع بين السياسيين والمراقبين والمحللين، على أن حسابات نتنياهو شخصية، وهو معني بحل الحكومة، والتوجه لانتخابات مبكرة، كي يمنع نقل رئاسة الحكومة لبيني غانتس؛ وهو ما قد يضطر نتنياهو لفعله قبل الوصول إلى موعد التناوب يوم ٢١ تشرين الأول ٢٠٢١، في حال صدر قرار قضائي متوقع، يفرض على نتنياهو تجميد صلاحياته كرئيس حكومة، على ضوء انشغاله ابتداء من الشهر الأول من العام المقبل بجلسات محاكمته المكثفة أسبوعيا. وما لا يريده نتنياهو، هو نقل صلاحياته لغانتس، بل لشخصية يختارها من حزب الليكود، تكون مخلصة له، وتفسح له المجال للتأثير، والاستمرار في الإمساك بخيوط الحكم عن بُعد.

الاستطلاعات وقلق نواب الليكود

حتى نهاية الأسبوع الماضي، أظهرت استطلاعات الرأي استقرارا تقريبا عند نتيجة متقاربة، حول أن التحالف الأساسي لليكود، سيحظى بأغلبية مطلقة ما بين ٦٢ إلى ٦٤ مقعدا. ولكن الليكود وحده سيخسر من قوته، من ٣٦ مقعدا اليوم، إلى ما بين ٢٩ وحتى ٣١ مقعدا في أعلى نتيجة حققها. ومن خلف خسارة المقاعد هذه، هناك نواب قلقون على مستقبلهم السياسي، خاصة أولئك الذي يحتلون المقاعد الأخيرة في قائمة الليكود، فهم تأرجحوا على مدى عام كامل في ثلاث جولات انتخابية، بين الدخول للكنيست والخروج منه.

والمشكلة ستتعمق أكثر لدى عدد أكبر من النواب، في حال قرر الحزب إجراء انتخابات داخلية جديدة، لأن قائمة المرشحين للكنيست تم انتخابها في مطلع العام ٢٠١٩، وعلى الأغلب سيقرر الحزب انتخابات داخلية سريعة، وبموجب النظام الداخلي لليكود، فإن حوالي ٤٠٪ من النواب الحاليين سيخسرون مقاعدهم، لصالح مرشحين من المناطق. عدا عن هذا، فإن نتنياهو اعتاد على حرب تصفيات أو إقصاء، بمعنى إبعاد شخصيات عن المقاعد الأولى، ليقلل من وزنها السياسي، وهذا قائم على أساس الولاء لشخص نتنياهو.

هذا المشهد يوسع دائرة القلق في كتلة الليكود، وحسب أحاديث في أروقة الكنيست، فإنه لو طُرحت مسألة حل الحكومة والكنيست، بحرّية في كتلة الليكود، لظهرت أغلبية ساحقة رافضة لهذا التوجّه، ولكن النواب ومنهم وزراء، يتخوفون من البوح بموقفهم. ومنهم من توجه لنواب المعارضة، ومن القائمة المشتركة، لمعرفة موقفهم من مشروع القانون السابق ذكره، والداعي إلى تعديل القانون، لتأجيل الموعد النهائي لإقرار الميزانية.

ورغم خسارة الليكود من قوته، وفق الاستطلاعات، إلا أنه في الحسابات الشخصية لنتنياهو يبقى رابحا. فقد عمل نتنياهو طيلة الوقت للتمدد في التيار الديني الصهيوني وفي المستوطنات، على حساب أحزاب التيار الديني ذاته، والأحزاب التي ترتكز على المستوطنين أساسا، وهذا يفسر التراجع المستمر في تمثيل تحالف هذه الأحزاب، بتسمياته المختلفة وحاليا «يمينا»، من ١٢ مقعدا في انتخابات ٢٠١٣، إلى ٦ مقاعد في آذار ٢٠٢٠. أما الآن، فإن استطلاعات الرأي منحت تحالف «يمينا» قفزة كبيرة جدا وغير مسبوقة، ليصل تمثيله الى ما بين ١٤ وحتى ١٩ مقعدا.

وسيكون نتنياهو رابحا، رغم خسائر الليكود، لأنه بحسب هذه الاستطلاعات فإنه سيرتكز على قاعدة ائتلاف ثابتة من اليمين الاستيطاني، رغم أنها أغلبية ليست كبيرة، وأن الليكود سيكون رهينة لكتلة «يمينا» المتضخمة، التي سترفع سقف مطالبها إلى أقصى الحدود، فبدونها لن تكون حكومة يريدها نتنياهو.

الضغوط الاقتصادية

في ظل هذا المشهد السياسي الضبابي والمتوتر، فإن مؤشرات الاقتصاد تدل، حتى الآن، على ما هو أسوأ من التقديرات الصادرة في الفترة الأخيرة، وهي تقديرات تتزايد سوءا، مثل انكماش الاقتصاد في العام الجاري بما بين ٥,٩٪ وحتى ٧,٢٪، بحسب الخبيرة الأكبر في وزارة المالية. بينما الآن تتحدث الصحافة الاقتصادية في مطلع الأسبوع الجاري، عن أن الأعين تتجه إلى يوم الأحد المقبل، ١٦ الشهر الجاري، الذي سيعلن فيه مكتب الإحصاء المركزي تقديرات النمو للربع الثاني من العام الجاري. وحسب التوقعات، فإن النتائج ستكون «صادمة» للمؤسسة الإسرائيلية، إذ أن الانكماش في الربع الثاني وحده، قد يصل الى ١٠٪، وهي نتيجة غير مسبوقة في السنوات الـ ٧٢ الماضية، ولا في أوسع الحروب الإسرائيلية. وفي حال صحّت هذه التقديرات، فإن الانكماش الاقتصادي في العام الجاري سيتجاوز تقديرات وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي، خاصة على ضوء التقارير الدورية لفروع الاقتصاد، والسوق الاستهلاكية.

وتقول آخر التقارير إن قطاع المطاعم ومرافق الطعام يتحدث عن انخفاض بنسبة ٦٦٪ في عدد رواد المطاعم ومرافق الطعام، وقد تكون المداخيل قد تراجعت بنسبة شبيهة أو أقل. وهذا وحده مؤشر لقطاعات استهلاكية أخرى، خاصة وأنه حسب تقرير صدر في نهاية تموز الماضي، فإن الاستهلاك الفردي تراجع في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ٥٠٪، نظرا للإغلاقات، ولكن أيضا نظرا لتراجع القوة الشرائية، بفعل البطالة المتفاقمة.

والبطالة بحد ذاتها، هي الشغل الشاغل للمؤسسة الرسمية والحكومة. وقال آخر تقرير صادر عن مؤسسة التأمين الوطني (مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية)، إنه في شهر تموز الماضي تراجع عدد طلبات الحصول على مخصصات بطالة بنسبة تقارب ٥٠٪ عما كان في شهر نيسان الماضي. وهو ما يعني بحسب هذه المؤسسة، أن نسبة العاطلين عن العمل انخفضت من ٢١٪ في نيسان إلى ١٠,٧٥٪ في تموز. ولكن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار الشبان من عمر ١٨ عاما وحتى ٢٠ عاما، المحرومين من مخصصات بطالة استثنائية. كذلك فإن نسب البطالة لا تأخذ بعين الاعتبار «المستقلين»، بمعنى الحرفيين والمهنيين وأصحاب المصالح الاقتصادية الصغيرة، التي تعتمد على الفرد وعائلته، فهؤلاء لا يدخلون في حسابات البطالة، ولكن نسبة عالية منهم توقفت أشغالهم، أو أن مداخيلهم تراجعت الى حد يصعب عليهم تسديد كلفة المعيشة.

وأيضا بحسب التقارير، فإن الضغوط الاقتصادية تتفاقم على مستوى الفرد والعائلة، وكل هذا يدفع نتنياهو نحو دفق المزيد من الصرف على الجمهور، بحسب ما ذكرته صحيفة «كالكاليست» في عدد الصادر في مطلع الأسبوع، يوم الأحد ٩ آب. وبحسب الصحيفة، فإن مجموع ما يسعى نتنياهو لصرفه حاليا حوالي ١٤ مليار شيكل (سعر صرف الدولار حالياً في محيط ٣,٤١ شيكل للدولار). بينما تقول تقارير أخرى إن نتنياهو ومعه وزارة المالية كانا سيعرضان على الحكومة في جلستها التي لم تعقد أمس الأحد، مخطط دعم إضافي بقيمة ٨,٥ مليار شيكل، ولكن في غالبيتها ستتجه لأصحاب العمل. وهذا في حين تقول تقارير إن على الحكومة أن تدفق على صناديق التقاعد القديمة لا أقل من ٥ مليارات شيكل فورا، ولكن هذا يتطلب إقرار ميزانية العام الجاري، وإلا فإن رواتب التقاعد سيتم خصمها، لأن هذه الصناديق التي عملت حسب نظام احتساب التقاعد القديم تواجه أزمة وعجزاً متفاقماً. وخصم رواتب التقاعد يُعدّ إجراء غير مسبوق في العقود السبعة الأخيرة.

إذا لم تتفجر أزمة جديدة في الأيام القليلة المقبلة، فإن الكنيست سيعود الى مزاولة عمله المعتاد، وليس تحت تهديد حله والتوجه إلى انتخابات مبكرة أخرى. ولكن كل هذه الأزمة التي ظهرت في الأسابيع القليلة الماضية، أثبتت أن نتنياهو قابض على جهاز التحكم بمصير الكنيست ككل، ويضغط على الأزرار المناسبة له، ووفق حساباته الشخصية، وهو يُكثر من المفاجآت، كما فعل مساء الأحد، ولهذا ليس مضمونا أن أزمة الائتلاف قد انتهت فعليا، وقد يبادر نتنياهو إلى خلافات إضافية، إذا ما قرر مرّة أخرى أن الانتخابات المبكرة هي التي تخدمه في هذه المرحلة.

السياسة الإسرائيلية عالقة بمناورات نتنياهو. (إ ب أ)

كلمة في البداية

ما هو جوهر التغيير الذي سيطرأ على إسرائيل في حال انتهاء عهد نتنياهو؟

أنطوان شلحت

مع استمرار الاحتجاجات التي تشهدها إسرائيل منذ عدة أسابيع والتي يدفع مؤججوها نحو رفع المزيد من الأصوات في الوقت عينه ضد الأزمتين الصحية والاقتصادية الناجمتين عن تفشي فيروس كورونا، وضد أداء حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، والذي يتم تحت وطأة كون رئيسها يخصص جلّ وقته لهدف واحد فقط: بقاؤه بأي ثمن (اقرأ مقال برهوم جرايسي ومقال سليم سلامة)، شرع عدد من المحللين بطرح سؤال حول ماهية التغيير المرتقب في حال تأدية هذه الاحتجاجات إلى انتهاء عهد نتنياهو المستمر منذ أكثر من عقد.

وفي هذا الصدد لا بد من أن نكرّر أنه ليس من اليسير استشراف ما يمكن أن تؤول إليه هذه الاحتجاجات من النقطة الزمنية الحالية، فضلاً عن أن هناك تعويلاً كبيراً عليها يبدو في الجانب الأبرز منه رغبياً أكثر من كونه واقعياً، كما سبق أن أشرنا.

ومع ذلك ثمة جانب على صلة بهذا التعويل يبدو منذ الآن أن هناك شبه إجماع عليه، وهو أنه حتى في حال نجاح الاحتجاجات في وضع حدّ لعهد نتنياهو فليس من شأن ذلك أن يعني نهاية حكم اليمين في إسرائيل.

وكان من الملفت أن في طليعة هؤلاء المحللين رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، وهي الصحيفة التي كانت بمثابة الحاضنة لأغلب التعليقات الرغبية ذات العلاقة المباشرة بتلك الاحتجاجات.

ومما كتبه بن (٢٠٢٠/٨/٧) أن تلك الاحتجاجات لم توجد إلى الآن بديلاً سياسياً أو قيمياً لحكم الليكود واليمين، وأنه حتى في حال ذهاب نتنياهو سيحل مكانه سياسي يميني آخر سيحظى من دون أي جهد كبير بائتلاف حكوميّ واسع ومستقر. فليس ثمة استطلاع واحد للرأي العام يشير ولو تلميحاً إلى أي احتمال آخر. ومن المفارقات، برأي الكاتب، أن نتنياهو نفسه يشكّل العقبة الأساسية أمام إقامة حكومة يمينية صافية بسبب علاقاته السيئة مع كل من زعماء حزبي «إسرائيل بيتنا» و«يمينا» أفيغدور ليبرمان ونفتالي بينيت وأييلت شاكيد، وميله إلى تفضيل شركاء ضعاف على غرار رئيس أزرق أبيض بيني غانتس. وقد أظهرت جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة على نحو واضح للغاية أن أحزاب اليمين والمتدينين والحريديم (اليهود المتشددون دينياً) تحظى بأغلبية مستقرة في أوساط الناخبين. وإذا ما أضيف إليها سارقو الأصوات ستكون أغلبيتها البرلمانية أكبر بكثير. وبالتالي فإن الذي سيستبدل نتنياهو لن يكون أيمن عودة أو يائير لبيد أو غادي أيزنكوت وإنما من يؤيد ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة، والاستمرار في انتهاج السياسة الرامية إلى إضعاف حراس التخوم في إسرائيل.

كما ينوّه بن بأنه في الواقع القائم خارج تظاهرات «نتنياهو ارحل» تحظى النزعات المتطرفة التي يمثلها رئيس الحكومة وأنصاره بتأييد ثابت في أوساط الجمهور الإسرائيلي العريض، وهو تأييد لم يتآكل كثيراً بالرغم من أزمة فيروس كورونا وما تسببت به من ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وازدياد نسبة العجز في الميزانية العامة. ولعل ما يشير إلى ذلك، من ضمن دلائل عديدة أخرى، هو حقيقة أن نفتالي بينيت هو الشخص الآخذ نجمه في الصعود بين أوساط المعارضين لنتنياهو، وفقاً لنتائج آخر استطلاعات الرأي العام.

وما يعزّز استنتاج محرّر «هآرتس» هو الصيرورة التي آل إليها «اليسار الإسرائيلي» والتي تجعل من الرهان عليه في ظروف إسرائيل الحالية أشبه بوهم قاتل.

وربما يتعيّن علينا في هذا الشأن أن نستعيد توكيد بعض أقطاب هذا اليسار حيال مآلاته. فقد ذهب بعضهم إلى أن اليسار الإسرائيلي كان أحد أبرز المدفونين في «القبر الجماعي» الذي حفرته الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦ وأهالت التراب فيه على مجموعة من ساسة إسرائيل وعسكرها وإعلامييها. ومردّ ذلك أنه لم يفعل ما كان ينبغي به أن يفعله وهو معارضة الحرب بصريح العبارة من دون أدنى تلعثم وبقي يمارس «الرقص على حبلين»، بين المعارضة وبين التأييد للحرب، بمسوّغ أنها «عادلة» و«مبرّرة». وأكد بعض آخر أن تلك الحرب على لبنان دقّت المسمار الأكبر في نعش اليسار، الذي كان يعتبر نفسه معسكر السلام الإسرائيلي، وأن الحديث لم يدر في ذلك الوقت حول ردات فعل عاطفية عابرة، قد تعدّ «نتيجة مطلوبة ومفهومة لمشاعر الغضب والإحباط والخوف»، وإنما دار حول «مرحلة إضافية في سيرورة عميقة ومتصلة من فقدان البوصلة واللهاث وراء حلول انعزالية وأحادية الجانب، لا بُدّ أن تكون نهايتها الطريق المسدودة وتكريس الصراع». وقبل تلك الحرب فإن السهولة أو الخفّة، التي هضم فيها معسكر السلام هذا ذرائع رئيس الحكومة السابق إيهود باراك بشأن إخفاقه في مسار المفاوضات السوري- اللبناني والمسار الفلسطيني، في العام ٢٠٠٠، كانت بمنزلة أول شهادة على هشاشته. وما اتضح لاحقاً هو أن أغلبية الإسرائيليين الذين يتفاخرون بحمل لقب «يساريين» هم ليسوا أكثر من «حمائم تغرّد داخل السرب» لا «حمائم ذات قيم عالمية» (تتجاوز الإطار المحليّ الضيق). وهؤلاء يؤيدون عملية السلام من منطلق اعتبارات براغماتية تحيل فقط إلى ما يندرج في إطار مصلحة الشعب اليهودي، مثل الميزان الديموغرافي أو ضمان أمن إسرائيل أو دفع ازدهارها الاقتصادي قدماً. أما الصنف الذي يؤيد السلام بدوافع أخلاقية عالمية فقد بات صنفاً نادراً، وهذا الصنف هو الذي لا يبحث عن ملاذ في حضن الوطنية العمياء والإجماع العابر.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

لمُعاينة الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع

ترجمة: علاء حليحل

المشهد الاسرائيلي مدار

وقائع استخدام إسرائيل «قانون أملاك الغائبين» لسلب أملاك الفلسطينيين في القدس المحتلة

كتبت حرية زيادة:

صورة عامة لمدخل سلوان المستهدف بالمشاريع الاستيطانية، وخلفه منزل عائلة سمرين.

منذ بدايات مشـروعها الاستيطاني في فلسطين عملت الحركة الصهيونية على تشكيل سياساتها بهدف سـلب الأراضي الفلسـطينية، واستقطاب اليهود من جميع أنحاء العالم ليحلوا مكان سكانها الأصليين. ومع تأسـيس الدولة الإسـرائيلية إبان النكبة العام ١٩٤٨، عملت الدولة على تشكيل نظام سياسـي ومؤسساتي وقانوني، يضمن سلب أملاك الفلسـطينيين في الأراضي التي سـيطرت عليها من جهة، ويشـكل الأرضية المناسبة لاستمرارية المشروع الاستعماري، الذي يهدف في جوهره إلى التوسـع والتمدد، من جهة أخـرى. ولطالما عملت الحكومة الإسرائيلية، والمؤسسـات الاستعمارية فـي الدولـة، وجهازها القانوني، بشـكل متداخل ومشـترك، لتجريد الفلسـطينيين مـن أراضيهم وأملاكهـم. فما هي التبعات الناتجة عن هذا البناء المتداخـل في سـياق إعلان خطـة دونالد ترامب («صفقة القـرن») بتاريخ ٢٨ كانـون الثاني ٢٠٢٠، قـرار ضم ما يقارب ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية لدولة إسـرائيل؟ وما هي الآليات التي استخدمتها الدولة تاريخياً لسـلب الأراضي الفلسطينية والتي من الممكن أن تسـتخدمها اليوم بعد إصدار قرار الضم؟ وما هي المؤسسات والقوانين التي يمكن أن تجيرها الحكومة الإسرائيلية في خدمة مشروعها؟.

«الضم والسـلب، استخدام قانون أملاك الغائبين لسـلب أملاك الفلسطينيين في القدس الشرقية»- عنوان تقرير مطوّل نشـر حديثاً فـي تموز ٢٠٢٠، باللغتين العبريـة والإنكليزية، علـى موقع حركة «السـلام الآن»، والتي تُعرّف نفسـها بأنها حركة إسـرائيلية تدعـو إلى السـلام من خـلال الضغط الجماهيري، وتناصر حل الدولتين.

يؤكـد التقرير أنه في حال تم تطبيق قرار الضم، سـوف يكون باستطاعة دولة إسـرائيل استخدام قانون أملاك الغائبين لسـلب مناطق واسـعة في الضفة الغربية من دون الحاجـة إلى مصادرتها أو تقديم التعويضات. ويدعـم التقرير فرضيته من خلال الكشـف عن تعـاون الحكومة الإسـرائيلية، والكيرن كييمت ليسـرائيل (فيمـا يلي: الصندوق القومي اليهودي)، والمسـتوطنين، في استخدام «قانون أملاك الغائبين» لسلب أملاك الفلسطينيين في القدس الشـرقية، حيث قامت بنهب ما يقارب ٧٠ كيلومتراً مربعاً من أراضي القدس الشرقية بعد ضمها عام ١٩٦٧ وأعلنت القدس «عاصمة إسرائيل الأبدية».

«قانون أملاك الغائبين»

يشـير التقرير إلى أن «قانون أمـلاك الغائبين» الـذي أقـر العـام ١٩٥٠، يعـرف «الغائـب» بأنه الشـخص الموجود في دولـة عدو، أي أنـه يُطبق على الفلسـطينيين فقط، فاليهودي الذي يسكن القـدس لا يفقـد أملاكه في حال غـادر إلى أوروبا، في حين أن المقدسـي الفلسـطيني يفقد أملاكه في حال تواجـد في دولة عربيـة. ويعتبر التقرير أن سـن القانون جاء في ظروف اسـتثنائية، وكان الهـدف منـه تمكيـن الحكومة الإسـرائيلية من السـيطرة على أملاك اللاجئين الواسـعة والفارغة بعد تهجير الفلسـطينيين العام ١٩٤٨، واستخدام الأراضـي والأمـلاك لتنميـة الدولة تجنبـاً من أن تسـيطر عليها جهـات أخرى. يوضـح التقرير أنه على الرغم من عدم وجود أي رابط بين هذه المرحلة والمرحلة اللاحقة لتأسـيس دولة إسـرائيل، إلا أن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تطبق هذا القانون في القدس الشـرقية منذ ضمها العام ١٩٦٧. ويعتقد كاتبو التقرير أن الظروف الاستثنائية التي سادت بعـد تأسـيس الدولة الإسـرائيلية قد تبرر سـن القانون واسـتخدامه في تلك المرحلة، ويعتقدون أن ظروف القدس الشـرقية بعد العام ١٩٦٧ كانت مختلفة ولا يجب اسـتخدام القانون فيها. لكن في الحقيقـة، الظروف علـى أرض الواقـع لم تختلف بالنسـبة إلى الفلسطينيين، فالاختلاف الوحيد هو أن الجهات الإسرائيلية اسـتخدمت النفوذ والقوة لتهجيـر الفلسـطينيين من أراضيهـم في العام ١٩٤٨، قبل سـن «قانون أملاك الغائبين» العام ١٩٥٠ وغيره من القوانين لشـرعنة عملية السلب. أما في المرحلة اللاحقة، فبات وجود هذه القوانين يشرعن عملية السـلب قبل وقوعها، كما يشرعن استخدام النفوذ والقوة لتهجير الفلسطينيين من أملاكهم ومنازلهم.

منزل عائلة سمرين

يعرض التقريـر تجربة عائلة سـمرين كنموذج يبين آليـات اسـتخدام «قانون أمـلاك الغائبين» لسلب أملاك الفلسطينيين في القدس الشرقية.

فقد أعلَـن القيم على أمـلاك الغائبين في أواخر الثمانينيـات أن منـزل عائلة سـمرين من أملاك الغائبيـن. وبيـع المنزل إلـى الصنـدوق القومي اليهودي دون معرفة العائلة. شـهد أحمد سمرين منذ طفولته انشغال أهله في الإجراءات القانونية لإثبـات ملكية المنـزل، كما شـهد قلقهم الدائم مـن أن يتم إجبارهـم على إخـلاء منزلهم في أي لحظة. رفُعت قضية إخـلاء ضد العائلة العام ١٩٩١، واسـتمرت القضية والقلق حتى وجد أحمد نفسه بعـد ٣٠ عاماً يربي أطفاله فـي منزل طفولته وهم يشـاهدونه منشـغلاً بالوثائق القانونيـة. أخيراً، وفيمـا يبدو أنـه معركة العائلـة الأخيرة، رفضت المحكمة في القدس طلب اسـتئناف حكم الإخلاء في ٣٠ حزيران ٢٠٢٠.

الآليـات الحكوميـة السـرية لسـلب أمـلاك الفلسطينيين

يبين التقرير أن المنهجية الإسرائيلية للسيطرة على أملاك الفلسطينيين تتم من خلال قيام جهات اسـتيطانية بتجنيد أشـخاص لتقديم إفادات عن غياب أصحاب الأملاك، وتسـليم هذه الإفادات إلى القيـم على أمـلاك الغائبين، حيث يقـوم بإصدار شـهادة أملاك غائبيـن دون التأكد من صحة غياب أصحابهـا. بعد ذلـك، يتم تسـليم الأمـلاك إلى الصنـدوق القومـي اليهـودي الـذي يمررها إلى المسـتوطنين. والعائلات الفلسطينية لا تكتشف أن بيوتها قـد بيعت حتى تصلهم دعاوى قضائية من المستوطنين أو من الصندوق القومي اليهودي تطالبهـم بالإخـلاء، فتبـدأ معاركهـم القانونية الطويلـة والمرهقـة والمكلفة ضد هـذه الجهات التـي تتمتـع بالنفـوذ والتمويل. وأجبـرت هذه الآليات عدداً من العائلات الفلسـطينية على إخلاء منازلها، في حين اسـتطاع البعـض الحفاظ عليها، ولا يـزال آخرون يصارعون من أجل إثبات حقهم في ملكيتها. وتـم إدراج ما يقارب ٢٠ مُلكاً في سـلوان ضمـن أملاك الغائبين من خلال هذا المنهج مما أثر على العشرات من العائلات الفلسطينية.

يبين التقرير هذه المنهجيـة من خلال الإفادات والشهادات التالية:

في جلسـة محكمـة أقيمت في ٧ كانـون الثاني ١٩٩٢، قـال القيـم على أمـلاك الغائبيـن أهارون شـاكرجي «إذا تلقينا شـهادة من مختار القرية أو المدينـة، أو وصلتنا إفادة تؤكـد على وجود أملاك غائبين، أقوم بإصدار شهادة غياب، وأعلن عن المُلك بأنه من أملاك الغائبيـن». ويبين التقرير من خلال اسـتعراض وثائق قانونية، وجود بعض الأشخاص الذيـن يقدمون إفـادات عن أملاك غائبين بشـكل دوري. ويكشف التقرير وجود آليات حكومية سرية لنقل أملاك الفلسـطينيين تم فضحها في «تقرير كلوغمـان» الـذي أعدتـه لجنة تحقيـق، بتكليف مـن حزب العمل عندما كان إسـحاق رابين رئيسـاً للحكومة. وكشف التقرير عن آليات أنشأتها جهات حكومية بقيادة أريئيل شارون الذي كان وزير البناء والإسـكان فـي الثمانينيات تحت حكـم الليكود. وهدفت هذه الآليات إلى سلب أملاك الفلسطينيين ونقلها إلى المسـتوطنين وتم تطبيقها في سلوان والحي الإسلامي.

ولكن في الحقيقة، سَـن «قانون أملاك الغائبين» العام ١٩٥٠ تحت حكم حزب مباي، الذي تحول لاحقاً إلـى حزب العمـل، أي أن حزب العمـل هو من صنع القانـون والمدبـر الحقيقي لآليات سـلب الأراضي الفلسـطينية. وهذه الآليات لم يتم تشكيلها في فترة حكم حزب الليكود كما يدعي التقرير بناءً على تحقيق «كلوغمان»، الذي أعده حزب العمل، فالإجراء الـذي قام به الليكود في سـنوات الثمانينيات هو تطويـر آليات سـلب الأراضي الفلسـطينية التي أعدها وشكلها حزب مباي.

دور الصنـدوق القومـي اليهـودي والمنظمـات الاستيطانية

يوضـح التقريـر أن الصندوق القومـي اليهودي والمسـتوطنين هم المبادرون والمسـتفيدون من إصـدار شـهادات أمـلاك الغائبين، وهـم الذين يحصلـون على الأملاك في نهايـة المطاف. يتبين ذلـك من خلال شـهادة رئيس قسـم الأراضي في الصندوق القومي اليهـودي، أبراهام هليلي، الذي أفاد أن الصنـدوق كان المبـادر لعملية بيع أملاك الغائبيـن لسـلطة التنمية، والمسـؤول عن عملية المقايضـة مـع إدارة أراضي إسـرائيل لأملاك تم تسـليمها في نهايـة المطاف إلـى منظمة إلعاد الاسـتيطانية. ويبيـن التقرير أيضـاً قيام هليلي بإرسال رسالة إلى القيم على أملاك الغائبين بتاريخ ١٦ كانـون الثاني ١٩٨٩، يخبـر القيم من خلالها عن وجود أملاك غائبين في سـلوان، ويطلب منه نقلها إلى سـلطة التنمية لتمررها إلى الصندوق القومي اليهودي، وطلب منه إعـلام الصندوق القومي عند إصدار شـهادة أملاك الغائبين، حتـى يتمكن من تتبـع الإجراءات القانونية لإخـلاء الأرض والحصول عليها وإدارتها.

شهد هليلي أيضاً أن الصندوق القومي اليهودي ومنظمة إلعاد الاستيطانية أحضرا أشخاصاً ليقدموا إفادات عـن «أملاك غائبين». برر هليلي شـهادته بأن سياسـة الصندوق بالنسبة للأراضي تنص على أن ما يملكه الصندوق هو ملك للشـعب اليهودي، وأن الصندوق يبقي هـذه الأملاك تحت تصرفه، أو يقوم بتأجيرهـا لجهات تخدم أهدافه. كما عرضت منظمة إلعاد الاسـتيطانية بأن تقوم بدفع الأموال لشـراء الأملاك لصالح الصندوق القومي اليهودي، كما تبين في رسـالة أرسلتها بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٩٠، إلى مسـاعد رئيس الحكومة للشؤون الاستيطانية تطلب مـن خلالها نقل أملاك الغائبين في سـلوان إلى ملكية الصندوق.

إضافـة إلى ما أفاده التقرير حـول دور الصندوق القومـي اليهـودي، من الضروري الإشـارة هنا إلى ضلوعـه في سـن القوانين التي تضمن السـيطرة على الأراضي الفلسـطينية، ومنع نقلها أو إعادتها إلى الفلسـطينيين. ومنها قانون أسـاس الأراضي الذي سـنه الكنيست العام ١٩٦٠، والذي ينص على أن «ملكيـة أراضي إسـرائيل، أي أراضي إسـرائيل التي تملكها الدولة أو سـلطة التنمية أو الصندوق القومي اليهودي، لا يجوز نقلها سواء من خلال البيع أو أي طريقة أخرى.»

(1) كما يشـير موقع الصندوق القومي اليهودي إلى «أن الكنيسـت تبنى قانون أسـاس الأراضي استناداً إلـى مبدأ الصندوق القومي اليهودي الذي ينص على أن الأرض التـي يمتلكها الشـعب اليهـودي بحِفظ الصندوق القومي لا يمكن بيعها، ولكن يمكن تأجيرها لفترة ٤٩ سـنة فـي كل عملية تأجيـر» (2) . وتطبيق قانون أساس الأراضي يعني أن الأراضي الفلسطينية التي يتم سلبها وتحويلها إلى ملكية الدولة أو سلطة التنمية الإسرائيلية أو الصندوق القومي اليهودي من خلال قانون الغائبين، لا يمكن أن يتم إعادة ملكيتها إلى الفلسطينيين بأي حالٍ من الأحوال.

حكم القضاء: إجراءات إعلان «أملاك الغائبين» غير مقبولة لكن يستمر سلب الأملاك

يظهر التقرير أنه في بدايات التسـعينيات، كان يتم نقل «أمـلاك الغائبين» فور الإعـلان عنها إلى الصنـدوق القومي اليهودي، أو إلى شـركة عميدار للإسـكان (تابعة للحكومـة الإسـرائيلية)، أو إلى المسـتوطنين. كانـت هذه الجهـات ترفق دعاوى قضائيـة تطالـب بإخـلاء العائلات الفلسـطينية منازلها. وكانـت تُجبر العائلات علـى إثبات حقها بالملكيـة في قضايا قُدمـت ضدها من قبل جهات ذات نفـوذ وثراء. وعندما أصبحـت الصورة واضحة للمحاكـم فيما يتعلـق بآليات الإعـلان عن أملاك الغائبيـن، حكم القضاة في بعـض الحالات لصالح العائلات الفلسـطينية، وانتقدوا القيم على أملاك الغائبيـن وعدم تصرفه «بنية سـليمة». لكن حتى في الحـالات التـي حُكم فيهـا لصالـح العائلات الفلسـطينية لم يترك المسـتوطنون والصندوق القومي اليهودي الأملاك، بل قدموا طلبات استئناف أو بدأوا بإجراءات جديدة.

يشـير التقرير إلـى بند (١٧ أ) مـن «قانون أملاك الغائبين»، الذي يُقر بـأن أي معاملة يجريها القيم على أملاك الغائبين «بنية سليمة» مع أي طرف آخر بخصوص أملاك اعتبرهـا القيم من أملاك الغائبين تبقـى قائمة ولا يتـم إلغاؤها حتى لـو أُثبت عدم صحة غياب المالكيـن؛ أي أن القانون يعطي القيم حق التصرف «بنية سليمة»، وإذا أخطأ تبقى قراراته سارية، والدولة الإسرائيلية توافق على اعتبار أملاك الفلسطينيين «أملاك غائبين» عندما تكون هيئات حكومية مثل القيم على أمـلاك الغائبين طرفا في القضية، ويكون بيعها إلى المسـتوطنين من خلال الصندوق القومي اليهودي قانونيا.

على سـبيل المثال، حكـم قُضـاة المحكمة ضد إعلان منزل عائلة سـمرين من أمـلاك الغائبين، لأن موسى سمرين (مالك المنزل) لم يتركه حتى مماته. واسـتأنف القيم على أملاك الغائبين القرار، مدعياً بأنـه حتى لو كان الإعـلان باطلاً، فإن أبناء موسـى يعيشـون اليوم في دوّل عربيـة ولا يحق لغيرهم حيازة البيت. قرار المحكمة سمح ببقاء عائلة سمرين في المنزل بسبب وجود وصية من موسى تسمح لابن أخيـه، الذي كان يعيش معه قبل وفاته، بالبقاء في المنزل مـع عائلته، لكنها في الوقت نفسـه قررت أن البيت مـن «أملاك الغائبين». بعد سـنوات قدم الصندوق القومي اليهودي طلب اسـتئناف وافقت عليـه المحكمة وأصدرت قرار إخلاء عائلة سـمرين من منزلها. وقدمت العائلة طلب استئناف آخر لكن المحكمة رفضته.

وهذا ما حدث في قضية عائلة العباسي. فقد كان من الواضح للمحكمة أن مالك المنزل عاش فيه طوال حياته، وأن أحد أبنائه اسـتمر بالعيش في المنزل، مما يجعل إجراء تطبيق قانون أملاك الغائبين باطلا إلا أن القيـم على أملاك الغائبين أفاد أن الشـخص الذي يعيش فـي المنزل ليس الابن الوحيد للمالك، أي أنـه ليـس المالك الوحيـد للمنـزل وأن أخوته يعيشون في دول عربية، فحتى لو كان الإجراء باطلا إلا أن قانون أملاك الغائبين وبيع المنزل إلى منظمة إلعاد الاستيطانية، من خلال شركة عميدار للإسكان (التابعـة للحكومة)، لا يزال ينطبـق على أجزاء من المنزل. ووافقت المحكمة على هذا الادعاء وأصبحت عائلة العباسـي تعيش في جـزء صغير من منزلها بينما سيطرت منظمة إلعاد على أجزائه الأخرى.

بنـاءً على مـا تقدم، يؤكـد التقريـر أن الجهات الإسـرائيلية أسـاءت اسـتخدام «قانـون أمـلاك الغائبين»، وأن العائلات الفلسطينية لم تتمكن من اسـترجاع أملاكها حتى في حالات رفض المحكمة إجراءات تطبيق القانون واعتبارها إجراءات فاسدة. وأعتقـد أن هنـاك إشـكالية في الافتـراض بأن الجهات الإسـرائيلية أساءت استخدام القانون، بل على العكس تماماً، فنص القانون وبنوده هي التي شـكلت القاعدة لهذه الممارسـات، بل وشرعنتها وجعلتهـا قانونيـة؛ أي أن القوانين الإسـرائيلية والتـي تشـمل قوانين القضـاء وحتـى القوانين الداخلية للمؤسسـات والمنظمات الإسرائيلية هي التي شكلت البنية الاستعمارية المبنية على السلب والتوسـع. أما موظفو هذه الجهات مثل القيم على أملاك الغائبين أو العاملين فـي الصندوق القومي اليهـودي فهـم يحسـنون فعل اسـتخدام هذه القوانين والأُسـس، ويعملون معاً للحفاظ على بقاء البنية الاستعمارية واسـتمرارها. يظهر هذا الأمر جلياً بأنه حتى عندمـا كان بعض القُضاة ينتقدون تصرف القيم، كان قرارهم ينتقد «الإجراءات» التي كان يتم بها الإعلان عن أملاك الغائبين ولم يرفضوا الإعلان نفسـه، وبالتالي لم يؤد رفضهم إلى حدوث أي تغييـر، بـل كان مُنصاعاً للنظام الاسـتعماري وقوانينه.

«قانون أملاك الغائبين» فـي القدس يعتمد على «النية السليمة» للحكومة

يعرض التقرير السياسـات المختلفة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على النحو التالي:

حكومـات حـزب العمـل ١٩٦٨- ١٩٧٧، تجنبـت اسـتخدام «قانون أملاك الغائبين» إلا على الأملاك الفارغة، وفي حال لم تكن فارغة كانت تسـمح فقط باستغلالها للاستخدامات العامة ولم تسمح ببيعها أو تأجيرها.

حكومـة حـزب الليكـود ١٩٧٧- ١٩٩٢، اسـتغلت القانون للاسـتيلاء على أملاك الفلسـطينيين في القدس الشرقية.

حكومة حزب العمل تحت قيادة رابين ١٩٩٢- ١٩٩٦، شـكلت لجنة تحقيق فضحت الآليات التي يتم بها سـلب أملاك الفلسـطينيين في القدس الشرقية ووضعت حداً لاسـتخدامها. ومنعت الحكومة إساءة اسـتخدام القانون ولكنها لم تمنع اسـتغلاله في المستقبل، واسـتمر الفلسـطينيون في مواجهة قرارات الإخلاء التي وصلتهم نيابةً عن المستوطنين والصندوق القومي اليهودي.

حكومات الليكود حتى العام ٢٠٠٥، وسـعت نطاق استخدام القانون.

منـذ العـام ٢٠٠٥- الوقت الراهن: اسـتمر القيم على أملاك الغائبيـن بالإعلان عن أملاك غائبين في القدس الشرقية بشكل دوري، حيث بدأت الحكومة الإسرائيلية في إتباع عملية تسجيل منظمة للأملاك في كامل القدس الشـرقية، الأمر الذي يثير القلق من سيطرة لجنة أملاك الغائبين على أملاك عديدة متذرعةً بتنفيذ عملية التسجيل.

يشـير التقريـر إلـى أن تطبيق «قانـون أملاك الغائبين» أو عدمه يعتمد على القرارات السياسـية للحكومـة القائمـة، وإلى أن اسـتخدامات القانون اختلفت في القدس الشرقية مع اختلاف الحكومات وتقديراتهـا. لكننـي أعتقد أن آليات اسـتخدام القانـون وتطبيقه يختلفان وفقا لاحتياجات الوضع السياسـي وسـياقه، لا باختلاف الحكومة القائمة. بالإضافـة إلـى أن «اختـلاف» اسـتخدام القانون وتطبيقاته، لا يلغي حقيقة أنه يبقى جزءا أساسـيا من البنية الاسـتعمارية التي تعمـل الحكومة من خلالها، إضافةً إلى أن إقرار «قانون أملاك الغائبين» وغيـره من القوانيـن تحت حكم حـزب مباي، الذي تحول لاحقاً إلى حزب العمل، هو الذي شكل القاعدة القانونيـة التي يعمـل من خلالها حـزب الليكود اليوم.

مع هذا، فمما لا شـك فيه أن هذا التقرير الصادر عـن «حركة السـلام الآن» يقدم معلومـات مهمة، ويشـير إلـى ضـرورة الاسـتفادة من ممارسـات الدولة الإسـرائيلية فـي القدس الشـرقية لفهم السـياق الحالي، وإدراك الممارسات التي قد تقوم بهـا الحكومة الإسـرائيلية اليوم لسـلب الأراضي الفلسـطينية في الضفة الغربية بعـد قرار الضم. وبرأيي توجد إشكاليات جوهرية في التقرير أهمها إشـارته إلى أنه يمكن تبرير سـن «قانـون أملاك الغائبين» عام ١٩٥٠ بسـبب «الظروف الاستثنائية» التي كانت تمر بها الدولة في ذلك الوقت، والادعاء أن سـلب الأملاك الفلسطينية في القدس الشرقية تم بسـبب «إسـاءة» اسـتخدام القانون، وأن آليات اسـتخدام القانون قد تختلف مـع اختلاف الحزب الحاكم. فما هو المقصود بـ«الظروف الاستثنائية»؟ وما هو الاستخدام السليم لـ«قانون أملاك الغائبين»؟ وهل تختلف البنية الاستعمارية مع اختلاف الحزب الحاكـم؟ أخيراً، هل يمكن أن يتم نشـر تقرير بعد ٧٢ عامـاً من اليوم، يبرر قرار الضم أو تجيير «قانون أملاك الغائبين» في القدس والضفة الغربية بحجة «سوء الاستخدام» أو وجود «ظروف استثنائية»؟

1- Knesset, "Basic Land Law: Israel Lands (1960)," Knesset official website, https://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic13_eng.htm, (accessed 28 July, 2020)

2- JNF, "OUR HISTORY 1901: IT ALL STARTED WITH A DREAM," JNF official website, https://www.jnf.org/menu-3/our-history

عن تقرير «الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وجريمة الأبارتهايد».. عرض وملاحظات

كتب محمد قعدان:

تجـري مُحاولات عديدة من الجانب الإسـرائيلي لفهمِ ممارسـات «الدولة اليهوديّة» ضدّ الفلسـطينيين، انطلاقاً من الأوضاع السيئة التي يعيشـها هؤلاء الأخيرون. ونتسـاءل نحنُ الفلسطينيين حولَ إسـهام بعض الجمعيّات والأحزاب في تحليل الأوضاع التي نمرّ بها، ومحاولاتها تأطير جميعَ الممارسات، وما هي الحدود المعرفيّة التي تُهيمـن على هذهِ التحليلات، علماً بأنها تختلف وليسـت جميعها بنفسِ الدرجة من العُمق في اختـراق طبقاتِ الهيمنة الكولونياليّة إزاء الفلسـطينيين، وأيضـاً نتسـاءل كيفَ نسـتطيع نقـد هذهِ التحليلات أو استعادتها فلسطينياً، أي إعادة سؤال الألم والقهر من الموقع الفلسطينيّ، حيثُ بدأت علاقة القمع.

ما سـأحاول فعلهُ في هذا السـياق هو نقد تقريـر أصدرته منظمة «يش دين» (YESH DIN) لحقوق الإنسـان مؤخراً تحت عنوان «الاحتلال الإسـرائيلي في الضفة الغربيّـة وجريمة الأبارتهايـد»، مبيناً كيف تمّت ديناميكيّة صياغة التقرير ليكونَ متوائماً بشـكل ما مع الخطوط العريضة الإسرائيليّة، مع أن نصّ التقرير يملكُ إمكاناتٍ عديدة لنقدِ المنظومةِ الإسـرائيليّة كاملةً كجهازٍ كولونياليّ لديهِ مهامٍ وإجراءات محددة تجاه الفلسطينيّ، وفقاً للمنطقة الجغرافيّة.

نقد التقرير سيكون ضمن تمهيد عامّ حولَ التقرير، شارحاً أهم ما جاء فيه، ونقد بنيتهِ المعرفية وحكمهِ الأخلاقي. أيضاً سأبيّن مواطن الضعـف في النـصّ، أي كيف تمّت مواءمتهِ مـع الخطوط العريضة الكولونيالية وخاصّة في فهم السـيادة، وسأناقش انطلاقاً من موقع المسـتعمَر الفلسـطيني إمكانيات تأطير مفهوم الأبارتهايد فيما يتعلّق بالكلّ الفلسطينيّ.

الأطروحات الأساسيّة

يرسـم التقريـر خريطة «الـرأي القانونيّ» فـي خصوص جريمة الأبارتهايد والنظامِ الإسرائيليّ السياسيّ والقانونيّ. وحدّد جغرافيا الضفـة الغربيّة (وغزة) كإطارٍ جيوسياسـيّ، لفحـص إنفاذ جريمة الأبارتهايد، وتوصّل الكتّاب القانونيون إلى ذلك من خلال الإشكاليّة أو المعضلة في وصفِ فلسطين التاريخيّة كإطار جيوسياسيّ، تجري فيه جريمة الأبارتهايد وفقـاً للمنظمات الدوليّة في إثر التمايزات في الأنظمة التي شـكّلتها دولة إسرائيل في الضفة الغربيّة (حُكم عسكريّ) وغزّة (حُكم عسكريّ من خلال الحصار) وداخل الخط الأخضر (حُكـم برلماني ديمقراطي)، بغضّ النظر عن ادعاء أنها في النهاية تحكم فلسطين التاريخيّة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وإدارياً.

إذاً، التقرير مرتبط أساسـاً بجغرافيا الضفّـة الغربيّة وغزة نظرياً، إنما عمليـاً كان التقرير متعلّقاً فقط بالضفّة الغربيّة حيث المنظمة تمتلك فيها تجربة طويلة وفهم عميق لجميعِ أشكال القهر والقمع إزاء الفلسطينيين في تلكَ المنطقة.

خطّـة التقرير هـي كالآتي: بدايـةً توضيح مفهـوم الأبارتهايد تاريخياً، ثـمّ تبيان الفصل الحاصـل بينَ واقع الجريمـة التاريخيّ والجغرافيّ لتصبح جريمة قانونيّة دوليّة، لها مميزاتها وتفاصيلها المجرّدة، لتسـتطيع إسقاطها على ممارساتِ الأنظمة في جغرافيّات مختلفة ضمن شروطٍ محددة.

وأوضـحَ التقرير أن الشـرط الثالث كما جاء فـي الاتفاقيتين هو أن الجماعة المُعتدية المرتكبة للجريمة تسـعى بطـرقٍ متعددة للحفاظ على هذا النسـق، وضمان اسـتمراريّة الجرائم ضـدّ الجماعة الأخرى. وأدرجت الاتفاقيات جريمة الأبارتهايد في سلّم الجرائم ضد الانسانيّة.

في هذا الصـدد، قام التقريـر بفصلٍ بينَ السـيادة على الضفة الغربيّـة (وقطاع غزّة) في التعريفاتِ القانونيّة لدولةِ إسـرائيل من جهة، والسيادةِ بالمعنى السياسيّ والعسكريّ والاقتصاديّ من جهةٍ أخرى. على إثر ذلك نظر التقرير إلى منظومة الاحتلال الإسـرائيليّة التي يعبّـر عنها الحاكم العسـكريّ وضبّاط وجنود ومسـتوطنون، بمعزلٍ عن المنظومة الاسـرائيليّة البرلمانيّـة أو المدنيّة التي تعبّر عنها الحكومة ووزارة العدل.

وبعدَ إتمـام الفصل أكد التقريـر وجودِ جماعةٍ فلسـطينيّة في الضفة الغربيّة تعاني جميع أشـكال القهـر والقمع على يدِ جماعةٍ إسـرائيليّة/ يهوديّة مسـتوطِنة فـي الضفّة الغربيـة، تحت إطار منظومـة الاحتـلال، للحفـاظ وضمان سـلبِ الأراضي والاسـتيطان الاسـرائيليّ، وبذلكَ ترتكب جريمة حرب وفقاً للقانون الدوليّ، ولكن يتسـاءل التقرير: هل من الممكن فهم الممارسات الاسرائيليّة في الضفة الغربيّة كجريمة أبارتهايد؟

تحقّـق جريمـة الأبارتهايد متعلّق بسـؤالِ الاسـتدامة للجرائم التـي ترتكبها الجماعة ضد أخرى، بشـكلٍ منظمّ ومنهجيّ، في إطارٍ جيوسياسـيّ تحت سـيطرة منظومة احتلال، وما يوردهُ التقرير في هذا الخصوص أن الأفعال المنهجيّة التي ترتكبها منظومة الاحتلال تُضعف وتقمع وتفكك المجتمع الفلسـطينيّ فـي الضفة الغربيّة مقابل تمكيـن المجتمع الاسـتيطاني في المنطقةِ ذاتها. وأشـار التقريـر إلى أن مصالح المسـتوطنين في الضفـة الغربيّة أصبحت متداخلة مع المنظومة العسـكريّة، مما يجعل بنية متماسكة تثبّت علاقات اسـتغلال من جهةٍ وإبادةٍ سياسيّة ورمزيّة ومادية من جهةٍ أخرى، وذلك عبرَ تقويض ومحو حقوق وحريّات الفلسـطينيين مقابل تعزيزها عند المستوطن الإسرائيليّ في الضفة الغربيّة.

ويتضح ذلك في جميع المستويات والجوانب، وعلى رأسها الأرض، فقد وظّفت منظومة الاحتلال ٩٩٪ من الأرض لصالحِ المستوطنين، وما يقل عن ٠,٢٤ ٪ لصالح الفلسـطينيين، وقامت بسلبِ الأراضي لصالح الإسـرائيلي لخدمةِ مصالح سـكنيّة ومدنيّة وأمنية. بالمقابل، تمنع المنظومة الفلسطينيّ من البناء والتطوير على الأرض.

ومنظومة الاحتلال تعمل وتضمن بقاء واسـتمراريّة الجرائم التي ذكرناهـا وغيرها، كما تمّ تفصيلها في التقريـر، من خلال إجراءات قانونيّة للسـيطرة أكثر على الأرض، وتغيّرات بيروقراطيّة، وقرارات وإعلانات من مسؤولين في الحكومة في العقدِ الأخير خاصّة، جميعها تأتي في سـياق بقاء هذهِ المنظومة والحفـاظ عليها، وإتمامها من خلال سيرورة «الضمّ» بشكلٍ كامل أو مناطق معيّنة.

إذاً بعـد إتمام الفصل بينَ النُظم الاسـرائيليّة فـي كلٍ جغرافيا فلسـطينيّة، والتركيـز على جغرافيـا الضفة الغربيّـة، جاء تأطير الممارسـات المنظمـة والمنهجيّة ضد الفلسـطينيين تحت عنوان جريمة الأبارتهايد، على أسـاسِ جميع الممارسـات غير الانسـانيّة ضد الفلسـطينيين من نـزعِ حقوقهـم وحريّاتهـم، والفصل بين المجموعتين في الضفّة الغربيّة، ومنعِ تطوّرهم وتقييد حركتهم في الحيّز المكانيّ، وجميعها وغيرها كما أوضحنا سـابقاً، ليست مؤقتة بل بنيويّة، وإسرائيل تحاول قدرَ الإمكان استدامة هذهِ الممارسات، من خلال سياسـة الضمّ، أو إعادة تشـكيل الحيّـز المكانيّ، وأيضاً ضرب جميـع القوى السياسـيّة المعارضة، وملاحقتهـا واعتقالها إدارياً. بالتالي، اسـتنتج التقرير أن المنظومة العسكريّة يجب إعادة تأطيرها كجريمة أبارتهايد.

عند هذا الحد نتسـاءل: أين تكمن مواطن الخلل في هذا التقرير؟ وما هي الفرضيّات المعرفيّة التي تشكّل هذا الفصل بين النُظم؟

تحدّي فصل النُظم لـ«تبرئة الديمقراطية الإسرائيلية»

يتأسس التقرير بدايةً على الفصل بينَ النُظم الاسرائيليّة (الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر وقطاع غزّة) نظرياً، بالرغم من ملاحظتهِ لإمكانيّـة فهم جميع النظم داخل نسـق واحد اسـتعماريّ بما أنها عملياً متداخلة ومن الصعب فصلها.

واعتمـدَ الفصل على أساسـاتٍ قانونيّة/ سياسـيّة داخل النظام الإسـرائيلي في تعاطيهِ مع السيادة على الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. وتفكيـك هذا الفصـل، يحتاج منّا بدايةً إلى رصـد الفرضيّات التي يتأسـس عليها التقرير، الالتزام بالقانون الرسـميّ سواء الدوليّ أو الإسـرائيلي، لفهمِ الواقع في فلسطين التاريخيّة وفصلِه، ويتضمن قبـولاً وتأكيداً على شـرعيّة الدولة اليهوديّـة بالرغم من مضامين عنصريّة وممارسات منهجيّة ضد الفلسطينيين.

في صـددِ فصلِ الدولـة اليهوديّـة كنظامٍ متمايـزٍ قانونياً عن «المنظومـة الأبارتهايديّـة»، كما وصفها التقريـر، يتأتى ذلك عن فهمِ السـيادة بوصفهـا قانوناً ضمن المنظـور الليبراليّ، وفي نقدِ كارل شـميت للسـيادةِ وتعميق النقاش حولهـا يتبيّن معنى آخر للسـيادةِ في حالةِ الاسـتثناء أو الطوارئ التي تمرّ بهـا الدولة، أي حـدوث أمر لم يكن وفق حسـابات المنظومة اليومية. وهذا يتداخل مع النقاش الدائـر في التقرير؛ هل الدولـة اليهوديّة (داخل الخط الأخضر) بمؤسسـاتها المدنيّة والعسـكريّة مرتبطة وسيّدة القرار داخل الضفة الغربيّة؟ هُنا نعي أن السـيادة، بوصفها القرار الأخير، تُصبح الدولة اليهوديّة مسـؤولة عن مجمـل الأنظمة التي توظفها ضدّ الذوات الفلسـطينيّة والمجتمعِ الفلسـطينيّ، وإعادةِ تشكيل المسـاحات التي يعيش عليها الفلسـطينيون لتصبح أداةً للقمع. وأقتبسُ من كارل شـميت («اللاهـوت السياسـي»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسـات، ص ٢٩): «كلّ قانون هو قانون وضعيّ، والحاكم السيّد ينتج الوضع بمجمله ويضمنه، فهو يحتكر هذا القرار الأخير. وهُنا، يكمن جوهر سيادة الدولة التي يجب أن تكون محددة تشريعياً بشكلٍ صحيح، وهذا ليسَ احتكاراً للفرض أو للحكم، بل هو احتكار لاتخاذ القرار»، وبالتالي تتضح اصطناعيّة الفصل بين النُظم، علماً أنهـا نظرياً وعملياً متشـابكة في القرارات، حيث إن شـميت يوضّح لنا أهميّة القرارات النهائيّة، في سياقات استثنائية لتحليل السـيادة في التعاطي مع الواقع (والقصدُ في «الحاكم السـيّد» في سياقنا، هو الشخص الذي ينتخبه الشعب، ويصبح هو صاحب القرار الأخير، بمعزل عن طموحات الأفراد الذين انتخبوه).

التقرير يؤسس هذا الفصل لسببين متداخلين مع الفرضيّات التي يقوم عليها التقرير: الأول من أجل استهداف الجريمة التي تجري في الضفة الغربيّة وإعادة تأطيرها قانونياً على أنها أبارتهايد وجريمة عليا ضد الانسـانية وفقاً للقوانين الدوليّة. والسبب الثاني من أجل اسـتعادة الشـرعية النظريّة للدولةِ اليهوديّة الديمقراطيّة، التي تتحقق خارج الجريمة التي تجري في جغرافيا الضفة الغربية (خارج الخطّ الأخضر)، أي أنها خارج «النظام الإسرائيلي الديمقراطيّ» داخل الخطّ الأخضر. وفي خصوص هذهِ المسـألة، نرى منظور حاييم جانز، أسـتاذ فلسـفة القانون والأخلاق في جامعة تل أبيب، للصهيونيّة في شكلها السياسـيّ داخل الخط الأخضر على أنها تمثّل الشرعيّة الأخلاقيّة والقانونية لتأسـيس دولة اليهود، إلا أن هذهِ الشـرعيّة بدأت بالتصدّع بعد عام ١٩٦٧، حيث بدأت هيمنة الدولة في جغرافيا محتلّة وفق القوانين الدوليّة («الصهيونية العادلة - مقال عن الوضع الأخلاقي للدولة اليهودية»، منشورات مولاد، باللغة العبرية).

هُنـا النقطة المركزيّـة التي ينصّ عليهـا التقرير بشـكلٍ أو بآخر، وينطلق منها لنقدِ الممارسات خارج «الجغرافيا الشرعيّة» وبالتالي يفقد التقرير مرتكزًا أخلاقيًا ومنصوصا عليـهِ في اتفاقيات دوليّة بخصوص الأبارتهايـد ولفتِ إليـه التقرير بشـكلٍ عابر، إلا أنه يحمـل إمكانات المسـاءلة السياسـيّة والقانونية والأخلاقيّة ضدّ الدولة الكولونيالية، حيث يجب أن تكون على النحو التالي: هل يوجد جماعة تسـحق جماعة، في فلسطين التاريخية؟ هذه المساءلة في شكلها المجرّد هي الانطلاقة الأولى للاتفاقيات؛ ونُجيب هُنا نعم، ننظر إلى فلسـطين التاريخيّة منذُ عام الانتداب وبداية الاسـتعمار البريطاني، نجد جذور ونشـوء صياغة جماعة يهوديّة اسـتيطانيّة تطمح للهيمنة والسيطرة وجودياً في كلّ المستويات، وكانَ ذلك على حساب الجماعة الأصلانيّة.

إذاً، المعيار الأساسيّ في تنقيب الواقع بحثاً عن جريمة الأبارتهايد هـو من خلال تقصي هيمنة جماعةٍ على جماعة أخرى، وهذا ما نجدهُ في فلسطين التاريخيّة، عبر نُظم وأساليب وديناميكيّات عدّة تطرّق إليهـا العديد مـن الباحثين. لذلكَ يمكن القول إنـه في حالِ ارتكز التقرير على هـذهِ الفرضية النظريّة «جماعة مقابل جماعة» كمعيار بـدلاً من تقصـي القوانيـن والبيروقراطية كمعيار أسـاس للحُكم الأخلاقـي والدولـي إزاء الجريمة المرتكبَة بحقّ الفلسـطينيين، من الممكن تأطير الأبارتهايد فلسـطينياً بصورة شاملة، مع التنويه أن هذا لوحده لا يكفي بالطبع لفهمِ المسـألة الفلسـطينية والظاهرة الكولونيالية الإسرائيلية.

التعريف الجديد للاسامية.. في الجوهر «تحصين» الاحتلال !

كتب عصمت منصور:

قبل٤٥ عامـا تبنت الجمعية العامة للأمـم المتحدة بأغلبية ٧٢ دولة ومعارضـة٣٥ دولة قرارها رقم ٣٣٧٩ والذي تبنى التعريف الجديد للصهيونية الذي يصنفها على أنها «شـكل من أشـكال العنصريـة والتمييـز العنصري وأن علـى العالـم مقاومة هذه الأيديولوجيا لأنها تشـكل خطرا على الأمن والسـلم العالميين»، لتعيـد نفس الجمعيـة إلغاء القرار الذي لم يعمر سـوى ١٦ عاما، وليشكل هذا الانتقال الذي تزامن مع أحداث كبرى في التاريخ مثل انهيار الاتحاد السـوفييتي وحرب الخليـج الأولى ومؤتمر مدريد للسـلام، أحد الأحداث الرمزية الدالة على عمق وشـمولية التحول الذي يشهده العالم ولأي جهة في الصراع تميل دفة الأمور.

وفي هذا الصدد يمكن القول إن تعريف مصطلح اللاسـامية يصلح «بشـكل رمزي» لأن يكون واحدا من أدوات قياس التحولات السياسية والأخلاقيـة والعملية في العالـم، وأداة قياس للحقـب التي مر بها الصراع الذي يسـير بشـكل صاعد على المسـتوى الرسـمي لصالح الرواية الإسرائيلية وتعريفها للاسـامية وتحولها إلى أداة للتصدي للانتقـادات الموجهـة ضدها وتكميم أفـواه الأصـوات المعارضة لسياسـاتها وانتهاكاتها لحقوق الإنسـان وتبنيها لسياسات تؤبد الاحتلال وتحوله من حكم عسكري مؤقت إلى نظام أبارتهايد عنصري.

الوقائع.. انتصار للدعاية الصهيونية

فـي العام ١٩٩٨ تم الإعلان عن تشـكيل التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة النازية، وهو تحالف ضم في البداية ثلاث دول هي السـويد التي بادرت إلى تشكيله بعد أن اتضح من أبحاث أجرتها في أوساط الجيل الشاب أن ٣٥ بالمئة منهم لم يسمعوا بالمحرقة (وهو ما تبين أنه اسـتطلاع خاطئ فيمـا بعد) والولايات المتحدة وبريطانيـا، وكان الهدف المعلن مـن وراء إقامة هذا التحالف هو التثقيف وإحياء ذكرى المحرقة ومحاربة منكريها.

عقـد هذا التحالـف الثلاثي بعـد عامين من تأسيسـه قمة في ستوكهولم ضمت ٣٥ دولة فتحت باب العضوية أمام الدول الراغبة في الانضمام إليه (شريطة أن تكون ديمقراطية) ليصبح عدد الدول المنضوية في هـذا التحالف ٣٠ دولة. وتلخـص الجهد التثقيفي للتحالف والقيم التي بشـر بها ونذر نفسه لنشرها في نهاية الأمر بإعلانه فـي العام ٢٠١٦ مقترح تعريف جديد وشـامل (وغير ملزم) للاسامية تمت صياغته من قبل ٣٠٠٠ محام وقانوني من الـ٣٠ دولة المشكلة للاتحاد، بهدف (محاربة الإرهاب واللاسامية ونزع الشرعية عن دولة إسـرائيل والربط بيـن القوانين القائمة فـي دول العالم والتعريف الجديد فـي كل ما يخص التحريض والتمييز العنصري) وهـو تعريف يتخطـى هدف التثقيف ونشـر الوعي في أوسـاط الشباب حول أهوال المحرقة الذي أقيم التحالف لأجله عند تأسيسه.

التعريف الجديد الذي تبناه التحالف، والذي (يعتبر اللاسامية على أنها نظـرة معينة لليهـود يمكن التعبير عنهـا بكراهية اليهود بتعبيرات لفظية وجسدية، موجهة ضد أفراد يهود أو غير يهود و/أو ضد ممتلكاتهم ومؤسسـاتهم ومواقعهم الدينية.... تعبيـرات يمكن أن توجه ضد دولة إسـرائيل التي تعتبر جماعة يهودية... وإنكار حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره والادعاء أن قيام إسرائيل جزء من مؤامرة عالمية.. مطالبة إسرائيل بأشياء لا تطلـب من دول ديمقراطية ومقارنة سياسـاتها بالسياسـات التي انتهجتها النازية ومنع اليهود من فرص أو خدمات ممنوحة للآخرين) ربط بشـكل مباشـر بين اللاسـامية وبين الموقف من إسـرائيل وحدد آلية وهامش التعامل معها وفي أي سـياق يجب أن يأتي ووضعها في مكانة تجعلها في موقع أفضلية على الدول الأخرى ولم يكتف بمساواتها بها.

لا ينحرف التعريف الجديد عن أهداف التحالف فقط، و(لا يعتبر متحيزا ومشوها من ناحية أيديولوجية، بل إنه يعكس فشلا بحثيا عميقا إذا لم نقل إفلاسـا أكاديميا صرفا) وفق البروفسور ديمتري شومسـكي، الأسـتاذ في قسـم تاريخ الشعب الإسـرائيلي في الجامعة العبرية والمتخصص في تاريخ الصهيونية، والذي وصف التحالف بأنه (إحدى الجهات التي تسـاهم في الرؤية المشوهة للاسـامية في العالم)، بل هو (انتصار جديد للدعاية الصهيونية وجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة) وفق المحلل الصحافي جدعون ليفي الذي اعتبر أنه (سيجبر بلدان العالم على تجريم أي نقد موجه لإسرائيل بما في ذلك الاحتلال).

وانتقد أكاديميون وكتاب وشـخصيات عامة من بينها شخصيات حاصلة على «جائزة إسرائيل» التعريف الجديد في بيان وقعوا عليه ونشـروه في الصحافة النمسـاوية، واعتبروا أن الربط بين اللاسامية ونقد إسرائيل يسـيء أولا لضحايا النازية أنفسهم (لأن جزءا منهم يعارض الصهيونية وينتقد إسـرائيل) ولأن هذه الصياغة (تعطي إسـرائيل حصانة من النقد بسـبب خرقها لحقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي) وهو ما يعني أن على (الاتحاد الأوروبي أن يدافع عن حقوق الإنسان الفلسطيني كما يحارب ضد اللاسامية).

ومع ذلك كانت رئيسـة وزراء بريطانيا تريـزا ماي تعلن تبنيها للتعريف الجديد دون تحفظات. وشـهدت بريطانيا تحديدا أولى المعارك الداخلية الأشـد وضوحا في اسـتخدام التعريف الجديد للاسـامية ضد زعيم حزب العمال جيرمي كوربين الذي يعد الأكثر صراحة في انتقاده لسياسات إسرائيل، إذ بعد أن (فشلت محاولة إلصاق تهمة أنه عميل تشيكي وداعم للإرهاب ودمية بيد بوتين اهتـدى خصومـة إلى صفة اللاسـامية رغم تاريخـه العريق في محاربة اليمين المتطرف والعنصرية ومناهضته للحروب)، بحسب ما نشره موقع (سيحا مكوميت) اليساري الإسرائيلي، ويكون حسب ما نشـره موقع jns (سـببا في طرد وزيرة التربية في حكومة الظل العمالية ربيكا لونغ بيلي من قبل زعيم الحزب كير سـتارمر بسبب مشاركتها مقالا منشورا على شبكات التواصل الاجتماعي يتحدث عن تدريب إسـرائيل للشـرطة الأميركية على اسـتخدام أسلوب الخنق بالضغط على الرقبة) بعد أن تبنى ستارمر التعريف الجديد واقترح تغيير النظام الداخلي لحزب العمال لدمج التعريف فيه.

بعد بريطانيا، تبنت كل من النمسـا وأسـتراليا والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا التعريف الجديد لتضيف كل واحدة من هذه الدول صيغة خاصة بهـا لترجمتها على الأرض داخل حدودها في مواجهة التعبير الأكثر شـيوعا للاسـامية وهو انتقاد إسـرائيل وسياساتها الاحتلالية ودعوات مقاطعتها التي تقودها حركة المقاطعة وسـحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDSحيث قال المدعي العام الأسترالي إن التعريف يجب أن يشـمل حركات المقاطعة ضد إسرائيل، وتبعه مرسـوم الرئيس الأميركـي دونالد ترامب الخـاص بمكافحة معاداة السامية في الجامعات الأميركية والذي يلزم وزارة التعليم بأن تعتمد التعريف الجديد المعتمد من قبـل التحالف الدولي لذكرى المحرقة رابطا بين المبالغ التي تتلقاها الجامعات ورفض اللاسامية.

طريقة انتقائية

يتضـح أن إضافة عبارة «صيغة غير ملـزم» للتعريف الجديد لا تخفـف من الطريقة الانتقائية والصارمة التي يتم اعتماده فيها كمرجع وأداة لمحاربـة معارضي الاحتلال الإسـرائيلي ومنتقدي انتهاكاتـه لحقوق الإنسـان في الأراضـي المحتلة فـي العالم وتحديدا «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» التي أخذت بعدا عالميا وانتشـرت بشكل واسع في أوساط الطلبة في الجامعات ومؤسسـات المجتمع المدني والحركات الحقوقية، وهو ما جعلها الهدف رقم واحد للحملات الإسرائيلية والمستهدف الأول من مقصلة التعريف الجديد الذي يصنفها في خانة الجهات التي تنكر شرعية وجود إسرائيل وحقها في الوجود.

كمـا أن محكمـة الجنايات الدوليـة، التي قـررت المدعية العامة فيها فاتو بنسـودا فتح تحقيق في جرائم الاحتلال الإسـرائيلي ضد الفلسـطينيين في الأراضي المحتلة، واجهت ذات التهمة بصيغتها الطازجة التي أقرها التحالف الدولي ومن قبل رأس الهرم السياسـي في إسرائيل بنيامين نتنياهو الذي علق على قرارها بقوله إنه «بمثابة ادعاء بأن لا حق للشعب اليهودي في أن يقيم في وطنه وهو ما يمكن وصفه بأنه لاسـامية خالصة تماما مثل الادعاء بأن لا حق لليهود في الدفاع عن أنفسهم في وجه من يريدون إبادتهم».

يشـتهر نتنياهو من بين الساسة الإسرائيليين بأنه الأكثر براعة فـي التعامل مع الإعلام وفرض أجندته عليـه ومخاطبة دول العالم والتأثير بهم، وقد اسـتخدم هذه المهـارات في الترويج للتعريف الجديد للاسـامية، إذ يعتبر الشـخص الأكثر تكرارا في استخدامه ضد إيران والمنظمات الفلسـطينية والقرارات الدولية الصادرة عن منظمات مثل مجلس حقوق الإنسـان، حيث أصبح مثل اللازمة التي يلصقها بكل من ينتقد إسرائيل والسياسات العدوانية واليمينية المتطرفة التي يتبناها لدرجة وصفته فيها الكاتبة شـيرة ميكين، في مقال رأي نشـرته في صحيفة هآرتس، بأنه «شوه المصطلح من أجل خدمة أهدافه الخارجية والداخلية وتجنيد المؤيدين لنظريته القومية وتمرير مشروع الضم وقتل فكرة حل الدولتين».

إن قيـاس البون الشاسـع ما بيـن التعريف الـذي تبنته الأمم المتحـدة في العـام ١٩٧٥ وما بيـن التعريف الحالـي الذي أقره التحالـف الدولي لإحياء ذكرى المحرقـة، لا يكمن في التضاد بين الصيغتين، بل في التحول الذي شهده العالم والانحراف الشديد نحو اليميـن والصيغ الأحادية والاسـتهتار بالمرجعيات الدولية والقانون الدولي والهجوم الحاد على الحريات.

لـم يكن بالإمـكان إقرار، ناهيك عـن الدفاع عن، قانون أسـاس القوميـة الذي أقره الكنيسـت الإسـرائيلي قبل عامين من دون الاستناد على تعريف اللاسامية بشكل شبه حرفي في تعريف دولة إسرائيل على أنها (الدولة القومية للشعب اليهودي) والتي تتيح لليهود بشـكل حصري (ممارسـة حق تقرير المصير) على اعتبار أنها (الوطن التاريخي للشعب اليهودي)، وهو ما فتح الباب واسعا للخطوة العملية لترجمة هذا القانون على الأرض من خلال مشـروع الضم لأجزاء من أراضي الضفة الغربية وتأسـيس نظام أبارتهايد عنصـري على حسـاب حقوق الشـعب الفلسـطيني. وإن احتفاء إسـرائيل وقادتها لتبني أي دولة (ديمقراطية) للتعريف الجديد نابع من سياسـتها التي ترمي إلى خلق رابط عضوي شبه بديهي راسـخ في الوجدان الجمعـي العالمي بأن مناهضـة الصهيونية وانتقاد إسـرائيل هو وجه آخر للاسـامية، كما عبـر عن ذلك وزير الخارجية الإسـرائيلي السابق يسـرائيل كاتس في تعقيبه على قرار البرلمان الفرنسي تبني التعريف الجديد للاسامية.

وما قدم على أنه تعريف (غير ملزم) أصبح بحكم المعيار المسـطرة التي تقـاس وفقها مواقـف الدول والمؤسسـات الدوليـة وحركات الاحتجاج والنضـال المحلية والعالمية تجاه إسـرائيل وسياسـاتها اليمينيـة، ومن أجل تعميق هذا الربط وتذويت التعريف قدمت وحدة الدبلوماسية الرقمية في إسرائيل توصيتها إلى أكبر شبكتي تواصل اجتماعي فيسـبوك وتويتر بتبني التعريف الجديد للاسامية ومراقبة المحتوى على الشـبكتين وفق المعايير التي رسمها، وهو جهد أردفه مؤتمـر منظمـة NGOmonitor ذات التوجهـات اليمينية المعروفة بتربصهـا بمنظمات حقوق الإنسـان والمجتمع المدني الفلسـطيني ومحاولة الربط بينها وبين الإرهاب، والذي عقد في العام الماضي تحت عنوان (مسـتقبل حركات حقوق الإنسـان في عهد صعود اللاسامية)، بالدعوة إلى الربط بين دعوات سحب الشرعية عن إسرائيل واللاسامية وخاصة فـي وجه المنظمـات الحقوقية التي تقف إلـى جانب نضال الشعب الفلسـطيني، حيث أكد مبعوث الولايات المتحدة للنضال ضد السـامية والذي حظي بلقب الضيف الرئيسـي للمؤتمر إيلان كار بأن (اللاسامية هي اسـتمرار كراهية اليهود القديمة والتي تترجم على شكل دعوات سحب الشرعية والمقاطعة) في وقتنا الحاضر.

واعترف رئيس الوكالة اليهودية إسـحاق هيرتسوغ بأن تبني التعريـف الجديد (سـيمكننا من العمل وفـق مقاييس واضحة وموضوعية لماهية اللاسامية) وهو ما تم ترجمته من خلال إطلاق مشـروع عالمي في ذكرى المحرقة للمجمـع القانوني الدولي من خـلال (إدارة حملة قانونية عملية تمكـن من النضال ضد ظاهرة اللاسامية) ليس على مستوى الفضح ونشر ثقافة مضادة فقط بل (سـد النقص بإزالة العقبات والتوجيهات المحددة أمام سلطات إنفاذ القانون في كيفية استخدامه، أي التعريف الجديد).

ولا بد من أن نشـير إلى أن خطر التعريـف الجديد لا يكمن في تضييق هامش الحريات وحرية التعبير ولا في إعطاء غطاء لجرائم الاحتـلال وقمع أي انتقادات ضدها، بل هو فوق ذلك في شـرعنة مشـاريع الضم والتوجهات القومية المتطرفة ضد الفلسطينيين في الداخل، وهذا ما عبر عنه الباحث في مركز مدار رائف زريق في الندوة البحثية التي أقامها المركز تحت عنوان (معاداة السـامية والصهيونية والمسألة الفلسـطينية) بالقول إن تبني التعريف الجديد (سـيؤدي إلى خنق النضـال الوطني الفلسـطيني وإلى تضييق مسـاحات المعارضة) معتبـرا أن المعركة في مواجهته معركـة مهمة، وهو ما يؤيده فيه ديمتري شومسـكي الذي يرى هـو الآخر أن (معركة وقف التضخم الحاد في مفهوم اللاسـامية أمر ممكن من خلال عمل مشـترك من قبل الباحثين الإسرائيليين في اللاسـامية) على اعتبار أنه أداة بيد اليمين القومي المتطرف وليس تعريفا موضوعيا.

.. من تظاهرة في لندن تدعو حزب العمال لمحاسبة زعيمه جيرمي كوربين.

المشهد الاسرائيلي مدار

حرب نتنياهو وأنصاره ضد وسائل الإعلام جزء من الحرب ضد لائحة الاتهام!

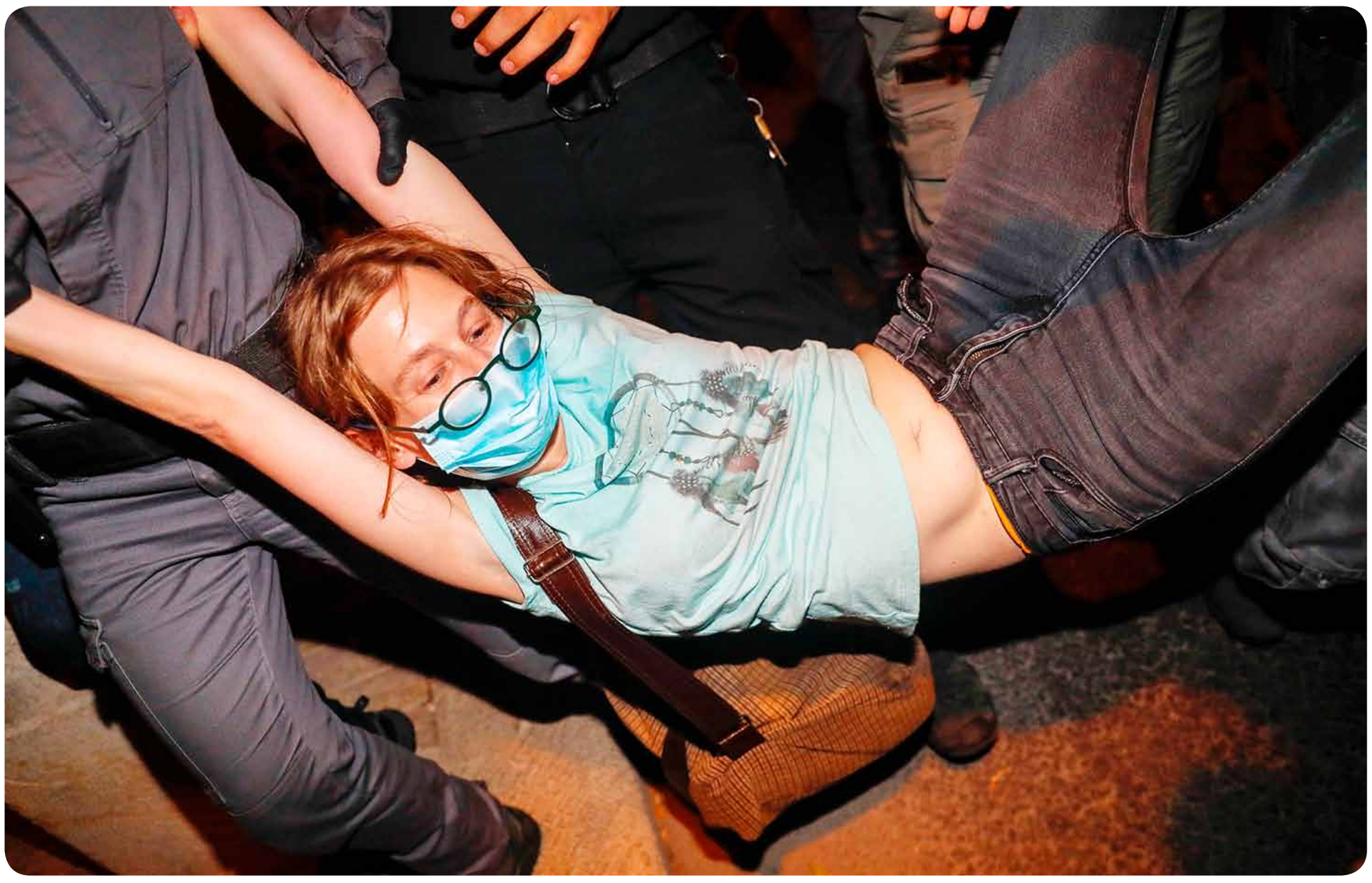

إستراتيجية نتنياهو: التشكيك بالإعلام.. لرفع الشرعية عن المتظاهرين المناوئين له. (أ ف ب)

كتب سليم سلامة:

يلاحظ المتتبع لمسيرة بنيامين نتنياهو السياسية، منذ ما قبل توليه منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية وخلال إشغاله هذا المنصب، حرصه الشديد على إنشاء علاقات حميمة ووثيقة مع صحافيين، محررين وناشرين. إلا أن ثمة تحولاً قد طرأ على هذه العلاقة خلال السنوات الأخيرة تحديداً، إذ أضيف إلى هذا الحرص ـ الذي بقي قائماً مثلما كان من قبل ـ موقف عدائيّ، بل عدائيّ جداً وتحريضيّ، من جانب رئيس الحكومة تجاه وسائل الإعلام الإسرائيلية بوجه عام وتجاه وسائل إعلام محددة وصحافيين محدَّدين، تبعاً لمصالحه السياسية ـ الحزبية وللتغطيات الإعلامية لأدائه ولقضايا الفساد العديدة التي حامت الشبهات حول تورطه فيها ثم تقديم لائحة اتهام خطيرة بحقه بشأنها، على خلفية وبفضل ما كشف عنه صحافيون محددون في وسائل إعلامية مختلفة، ما صعّد الموقف العدائي والتحريضيّ ضدها إلى درجة حرب شعبوية شعواء متواصلة لا يتوقف نتنياهو عن شنها ضد وسائل الإعلام تلك وصحافييها، مجنداً في هذه الحرب قطاعات واسعة جداً من مؤيديه وأتباعه، سواء من عامة الناس أو من السياسيين والمسؤولين الحكوميين.

في الأسابيع الأخيرة شهدت حرب نتنياهو وأنصاره ضد وسائل الإعلام الإسرائيلية تصعيداً لافتاً آخر حيال المظاهرات المستمرة منذ أسابيع في مناطق عديدة مختلفة من البلاد، أكبرها وأبرزها تلك التي تجرى أمام مقر إقامته في مدينة القدس تباعاً، والتي تغطيها وسائل الإعلام الإسرائيلية عموماً بصورة واسعة، وخصوصاً الشعارات والمطالب التي ترفعها حشود المتظاهرين وفي مقدمتها المطالبة باستقالة نتنياهو على خلفية قضايا الفساد الخطير ولائحة الاتهام الجنائية غير المسبوقة التي تقدم ضد رئيس حكومة، للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل.

ضمن التصعيد الأخير، انبرى نتنياهو يتهم وسائل الإعلام بأنها «تغطي المظاهرات بصورة مبالغ فيها جداً»، بل «تشارك في هذه المظاهرات، تحرض عليها، تغذيها وتؤججها»، ثم لم يكن سوى من الطبيعي تماماً أن يحذو حذوه كثيرون من أتباعه وتابعيه، الصحافيين والسياسيين، في ترديد هذه الاتهامات ضد وسائل الإعلام وتوسيع رقعتها للطعن في مصداقيتها وتأليب «جمهور اليمين» ضدها وضد «مظاهرات اليسار»، كما يسميها، كجزء من «الحرب الأساس» ضد لائحة الاتهام بحق نتنياهو وإذكاء نيران الكراهية والعداء حيال كل من ساهم في الوصول إليها وفي إعدادها وتقديمها وحيال كل من سينظر فيها وسيقرر مصيرها، سواء في وسائل الإعلام أو في النيابة العامة للدولة أو في مكتب المستشار القانوني للحكومة أو في الجهاز القضائي.

وقد كان من الواضح أن حملة التحريض المنهجية التي يشنها نتنياهو وأتباعه ومريدوه ضد المظاهرات والمتظاهرين، من خلال التحريض ضد وسائل الإعلام وفي إطاره، ستلقى آذاناً صاغية وتجاوباً عملياً من جانب نشطاء في اليمين الإسرائيلي، وهو ما تجسد فعلياً في انقضاض مجموعات من هؤلاء على المتظاهرين في مدينتي القدس وتل أبيب والاعتداء الجسدي عليهم، الأمر الذي دفع رئيس حزب «ميرتس»، عضو الكنيست نيتسان هوروفيتس، إلى تحذير نتنياهو بالقول: «تحريضك هذا يعرض حياة المتظاهرين إلى خطر يومي حقيقي قد ينتهي بجرائم قتل فعلية»، مشيراً إلى أن هدف نتنياهو من وراء حملته التحريضية هذه هو «إشعال الميدان بالعنف لردع المتظاهرين ضدك ولوضع حد لهذه المظاهرات»، ضمن هدف أكبر هو «إلغاء المحاكمة والتملص من العقوبة، بما في ذلك عن طريق تفكيك الائتلاف وحل الحكومة والذهاب إلى انتخابات جديدة».

«على نهج كوريا الشمالية!»

كتب نتنياهو، على صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك» يوم ٢ آب الجاري، مدونة طويلة تحت عنوان «تجند وسائل الإعلام في خدمة مظاهرات اليسار التي تحطم، كل يوم، رقماً قياسياً جديداً في العنف والتحريض على القتل» (!)، عاد في بدايتها إلى اقتباس ما قاله في مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية التي عقدت صباح ذلك اليوم نفسه: «أرى هنا محاولة تجري باسم الديمقراطية للدوس على الديمقراطية. ثمة في هذه المظاهرات تشويه لكل القواعد والأعراف... يغذون هذه المظاهرات ويؤججونها، وخاصة من خلال التجند الإعلامي الذي لا أذكر له أي مثيل من قبل. يشجعون أعمال الشغب، يسمحون بشلّ أحياء بأكملها، يسمحون بإغلاق شوارع، خلافاً لكل ما كان معمولاً به ومقبولاً في السابق».

أضاف نتنياهو: «أستنكر أحادية الموقف التي تميز غالبية وسائل الإعلام. فهذه لا تنقل أخباراً وتقارير عن المظاهرات، بل تشارك فيها، تغذيها وتؤججها. هذه ليست وسائل إعلام مجنَّدة فحسب، بل هي مجنّدة أيضاً. إنها تغذي مظاهرات عنيفة وتحريضاً على القتل. لم أسمع أي استنكار إعلامي للعنف الذي مورس ضد شرطي خلال مظاهرات اليسار في القدس. ليس أن وسائل الإعلام لم تستنكر هذا اللينش بحق الشرطي فقط، بل قالت إنه هو المذنب أيضاً. وإذا لم يكن الشرطي مذنباً، فربما أنا المذنب لأنني أرسل رجال الشرطة كما يدّعون، وهو ادعاء عار عن الصحة تماماً». وتابع: «حين يقع شجار بين مجموعتين من مشجعي الرياضة (يقصد شجاراً بين مشجعي فريقين لكرة السلة في مدينة تل أبيب)، تسارع وسائل الإعلام إلى بث فرية مفادها أن نشطاء اليمين هم الذين استخدموا العنف بحق مشجعي اليسار. هنا، مرة أخرى، أكون أنا المتهم لأنني أرسلت هؤلاء المشجعين، كما يدّعون. وحين يتوافد متظاهرون يحملون المشاعل ويهددون بإلقاء زجاجات حارقة على مقر إقامة رئيس الحكومة، أكون أنا المتهم، أيضاً. فهم ـ في وسائل الإعلام ـ يقولون: «لو لم يكن هناك، لما كانت حاجة للتظاهر». وحين يحصل تحريض أهوج ومنفلت من أي عقال، بما في ذلك النداءات اليومية المتكررة لقتل رئيس الحكومة وأبناء عائلته، تلوذ وسائل الإعلام بالصمت والتجاهل وتلجأ إلى الغمغمة ويصمت السياسيون أيضاً».

ثم كتب: «لم يحصل مثل هذا التجند المشوه في دولتنا من قبل. كنت سأقول إنه تجند على الطريقة السوفييتية، لكن الحقيقة أنه تجاوزها بكثير وأصبح على الطريقة الكورية الشمالية. هكذا هو تجند وسائل الإعلام في خدمة المظاهرات». بعد ذلك، اقتبس نتنياهو بعض الفقرات من مقالة طويلة كتبها الصحفي كالمان ليبسكيند ونشرها في صحيفة «معاريف» قبل ذلك بيوم واحد (سنأتي عليها لاحقاً، هنا). وختم نتنياهو تغريدته هذه بالتحذير: «النتيجة الحتمية مكتوبة على حائط الفيسبوك وعلى حائط المظاهرات ولن يستطيع أحد، أياً كان، القول: لم أعلم».

في الأسبوع ذاته (٤ آب)، استغل نتنياهو منصة الكنيست ـ خلال مناقشة أزمة الخدمات الاجتماعية في إسرائيل ـ لمواصلة حملته التحريضية ضد المظاهرات والمتظاهرين ووسائل الإعلام فادعى بأن المظاهرات التي تطالب باستقالته «يتم تنظيمها وتمويلها من فنادق فاخرة ومن أبراج شاهقة» (في إشارة اتهام إلى كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود باراك، والثري اليهودي الأميركي ـ المجريّ جورج سوروس، الذي يموّل بعض جمعيات حقوق الإنسان في إسرائيل)، ثم بأنها (المظاهرات) «ممولة من صناديق اليسار وتحظى بدعم غير تناسبي وغير مسبوق من الإعلام اليساري». وأضاف: «وسائل إعلام اليسار تأخذ رُبع مقعد يساري وتعرضه كأنه مظاهرة جماهيرية حاشدة». واتهم نتنياهو المعارضة «اليسارية» بأنها «تحارب الحكومة بدلاً من أن تتجند إلى جانبها في محاربة وباء كورونا»، ثم اتهم المتظاهرين بأنهم «فوضويون وليسوا أشخاصاً تضرروا من الوباء». وقال: «لا حدود في مظاهرات اليسار هذه. إنهم يمتهنون حرمة رموز الدولة ويدعون إلى قتل رئيس الحكومة وأبناء عائلته، إضافة إلى عروض جنسية فاضحة، وقحة ومخجلة، ضد زوجتي. هذا درك أسفل».

على كلمة نتنياهو في الكنيست هذه عقب عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، بكلمة قال فيها إن «أجواء من التخويف وإسكات النقاش العام تسود البلاد خلال الأسابيع الأخيرة. أي نقد للحكومة يُصوَّر وكأنه تحريض قد يقود إلى العنف». ثم اقتبس ليبرمان من خطاب ألقاه نتنياهو نفسه يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٩٥ إبان حكومة شمعون بيريس (التي تولى رئاستها في إثر اغتيال رئيس الحكومة إسحق رابين يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥). في ذلك الخطاب، قال نتنياهو: «أصبح الناس في إسرائيل يخافون التحدث مع بعضهم البعض، ينظرون من وراء الأكتاف. سمعتُ أشخاصاً يقولون: «أخشى التحدث عبر الهاتف». ما الذي يحصل هنا؟ نظام شيوعي؟ دولة شرطة؟ ممنوع التظاهر؟ ممنوع رفع اليافطات؟ لن تخيفونا ولن تردعونا». عقب الانتخابات العامة التي جرت للكنيست الـ ١٤ بعد ذلك بأشهر قليلة (٢٩ أيار ١٩٩٦) استطاع نتنياهو تشكيل حكومة وأصبح رئيس الحكومة الإسرائيلية للمرة الأولى في حياته، ابتداء من ١٨ حزيران ١٩٩٦.

«ذراع دعائية لمظاهرات اليسار الفوضوية»!

ما أن رسم نتنياهو حدود المعركة ومسارها وأطلق صافرة انطلاقها حتى أخذ رهط التابعين والمؤيدين يستل سكاكين شتائمه واتهاماته، بالمنطق ذاته واللغة ذاتها. فبعيد ساعات قليلة جداً من مدونة نتنياهو المذكورة سالفاً على الفيسبوك، أصدر حزب الليكود بياناً خاصاً اتهم فيه قنوات الأخبار المركزية في إسرائيل بأنها «مسؤولة عن التحريض وإذكاء المظاهرات». وقال البيان: «القناتان ١٢ و١٣ تواصلان تأدية مهمتهما كذراع دعائية لمظاهرات اليسار الفوضوية. تبذلان جهوداً يائسة لغسل أدمغة الجمهور بهدف إسقاط رئيس حكومة قوي من اليمين». وأضاف بيان الليكود أن وسائل الإعلام هذه «توفر التغطية المجانية واللانهائية من بضع نقاط بث مختلفة في محاولة منها لإذكاء نيران هذه المظاهرات اليسارية ولتضخيم وزنها وأهميتها بينما تتجاهل، في المقابل، طابع هذه المظاهرات العنيف والنداءات التي تصدر منها وخلالها لقتل رئيس الحكومة وأفراد عائلته». ثم قال البيان: «قنوات التلفزة في كوريا الشمالية تستطيع التعلم من القنوات الإسرائيلية، لكن الجمهور الواسع يعرف حقيقتها المفضوحة ولا يتأثر بمحاولاتها هذه».

وختم بيان الليكود: «سيواصل رئيس الحكومة نتنياهو العمل الحثيث لمحاربة وباء كورونا ولتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي وهو يدعوكم جميعاً إلى الانخراط في هذه الجهود وتجاهل حملة التحريض الخطيرة التي تشنها وسائل الإعلام».

كذلك فعل رئيس الائتلاف البرلماني، عضو الكنيست ميخائيل (ميكي) زوهر، الذي اتهم «مظاهرات اليسار» بأنها «خطيرة إلى أبعد الحدود»، إذ «تتعالى فيها، كل مساء، دعوات صريحة إلى قتل رئيس الحكومة وعائلته»! وتوجه زوهر إلى رئيس المعارضة البرلمانية ورئيس حزب «يوجد مستقبل»، عضو الكنيست يائير لبيد، متسائلاً: «أين استنكارك لهذه الدعوات لقتل رئيس الحكومة؟»!

في تطور طبيعي ومتوقع تماماً، انضم عدد من الصحافيين اليمينيين إلى حملة التحريض ضد وسائل الإعلام وانخرطوا في التحريض ضد زملاء لهم يعملون فيها، مرددين الاتهامات ذاتها التي أطلقها نتنياهو نفسه وحزبه. فقد كتب موشي إيفرجان، أحد كتاب الرأي البارزين في موقع «ميداه» اليميني (٤ آب الجاري) عن «التكافل الفاسد والخطير بين هيئات إنفاذ القانون ووسائل الإعلام» وعن «الصفقة الظلامية بين رجال الإعلام وكبار مسؤولي الهيئات القضائية التي تُفسد كلا الطرفين»، معتبراً أن «المظاهرات أمام شارع بلفور في القدس (مقر إقامة رئيس الحكومة الإسرائيلية) تدعي تمثيل الجمهور عامة، لكنها في الواقع ليست سوى جزء من نشاطات احتجاجية ينظمها وينفذها اليسار في محاولة لإسقاط حكم الليكود واليمين، بتغطية داعمة ومؤيدة من وسائل الإعلام».

وكتب إيفرجان أن «صحفيي إسرائيل توقفوا، منذ زمن بعيد، عن العمل في الصحافة الحقيقية وتحولوا إلى أدوات طيعة في خدمة أجندة سياسية ـ حزبية أحادية اللون»، ثم أضاف: «للإعلام دور هام في النظام الديمقراطي في كشف المظالم والفساد في مؤسسات الدولة ومنظوماتها المختلفة. الإعلام لاعب قوي وهام حقاً. ولذا، فحين يخون الإعلام وظيفته ويستغل قوته بصورة سياسية ـ حزبية، فهو يدفع بقوة نحو انهيار سلطة القانون».

أما الصحافي شمعون ريكلين، المحلل في قناة ٢٠ اليمينية، فاتهم وسائل الإعلام بأنها «تدفع نحو الفوضى وتشجعها وستكون المسؤولة عن أية أعمال عنف تقع»! وقال ريكلين، في مقابلة مع موقع «ميداه» أجراها معه رئيس تحرير الموقع، أمير ليفي، إن «حفنة من المتظاهرين تحظى بتغطية لا تتوقف ولا تنتهي. وبدلاً من تغطية الأحداث، تحول رجال الإعلام إلى لاعبين رئيسيين في الأحداث، بل هم الذين يقودونها. وسائل الإعلام تدفع، تجند وتشجع المظاهرات والفوضى في بلفور؛ وهي مظاهرات عنيفة وخطيرة ستكون وسائل الإعلام مسؤولة عن أي عنف يحصل خلالها..... أنا أقول إنه حتى لو وقع عنف مستقبلي من جانب أجزاء من اليمين ضد المتظاهرين، فسيكون ناجماً عن التحريض الذي تمارسه وسائل الإعلام اليسارية وعن الفوضى التي تغذيها. إذا ما حصل ورفع أحد من اليمين يداً ضد المتظاهرين، فسيكون هذا ذنب الإعلام الذي يرفض استنكار عنف اليسار، بل يدعمه ويحميه». وخلص ريكلين إلى القول: «هذا هو الخطر الجدي الأكبر على الديمقراطية في إسرائيل».

لكن الأبرز من بين صحافيي اليمين الذين انخرطوا في حملة نتنياهو التحريضية ضد وسائل الإعلام هو، بدون شك، كالمان ليبسكيند الذي يكتب في صحيفة وموقع «معاريف» ويقدم برنامجاً حوارياً في القناة التلفزيونية الأولى (كان ١١) في إسرائيل. فقد كتب ليبسكيند مقالة طويلة تحت عنوان «وسائل الإعلام لا تغطي المظاهرات، بل تشارك فيها»، وهي المقالة التي اقتبس منها نتنياهو في مدونته المشار إليها أعلاه.

يقرر ليبسكيند في مقالته هذه: «لا تقارير صحيحة بعد اليوم. لا اهتمام بالحقائق. كل شيء سياسة. بعد ١٥ عاما من صناعة الأكاذيب الصحافية التي هيأت الأجواء والنفوس لاقتلاع غوش قطيف (إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، إبان إشغال أريئيل شارون منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية)، يمكن الجزم بكل أسف: لا شيء تغيّر»! ثم يكتب: «من الصعب عليّ تذكّر حالة مشابهة يحظى فيها هذا العدد الضئيل جداً من المتظاهرين بكل هذا الاحتضان والتغطية الصحافيين الواسعين جداً. عناوين رئيسية بصورة يومية. متابعة لصيقة. ساعات من البث المتواصل، منذ اللحظة الأولى. المواقع الإخبارية والنشرات الإخبارية أضحت أشبه بلوحات الإعلانات الخاصة بحملة الاحتجاج الحالية. مراسلون ومحللون يتطوعون للعمل كمسؤولي علاقات عامة فيها. ليس من الممكن عدم الانتباه إلى مدى حماستهم. من غير الممكن عدم الالتفات إلى مدى تعاطفهم مع كل من يجرون معه أي لقاء. يلبسون قبعة الصحافي المراسل مرة ثم قبعة المتظاهر مراراً. إذا لم تتابعوهم بدقة، فلن تستطيعوا تمييز القبعة التي يلبسونها في كل لحظة عينية».

يسرد ليبسكيند العديد من الوقائع والأحداث التي تثبت رأيه وتؤكد ما يذهب إليه، من وجهة نظره، ثم يقول: «نحن نعيش أياماً تنصرف فيها كل وسائل الإعلام إلى بذل جهود علنية وجلية للعيان تماماً هدفها تأجيج النيران وإعلاء ألسنة اللهب. ثمة لديها مصلحة خفية بتسخين الأجواء وعدم السماح للحملة الاحتجاجية بأن تخبو. هذه الفوضى تخدمها تماماً. فهي (وسائل الإعلام) مجنَّدة لإسقاط نتنياهو. لا يهم كيف. لا شأن لها بالحقائق. لا شأن لها ولا مصلحة بالتغطية المنصفة. لا شأن لها بالصحافة والعمل الصحافي..... الصحافة التي تقدر بانفعال وإعجاب ارتباط العربي بشجرة الزيتون لم تنجح يوماً في فهم علاقة اليهودي بأرض إسرائيل. هكذا كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية في ١٩٧٠؛ هكذا كانت في ٢٠٠٥ وهكذا هي اليوم أيضاً..... أتعلمون؟ سأتجاسر وأقول: ثمة لجزء كبير من الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام مصلحة بأن يكون هنا عنف. مثل هذا العنف يضمن استمرار الفوضى واستمرار اشتعال النيران. هذا العنف يخدم روايتهم. هذا العنف يخدم هدفهم (إسقاط نتنياهو وحكم اليمين) ويقربهم من تحقيقه».

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

هبّة البُراق ١٩٢٩

سنة الصدع بين اليهود والعرب

ترجمة: سليم سلامة

ضبابية بيروقراطيّة و«أنظمة طوارئ» تصدّ كشف مئات آلاف الوثائق الإسرائيلية التي زالت عنها السريّة!

كتب هشام نفاع:

تشمل الأرشيفات الرسمية الإسرائيلية عدداً ضخماً من الوثائق والمواد التي ما زال حق الجمهور في الاطّلاع عليها مُصادَراً، على الرغم من انقضاء المدة الزمنية التي يحدد القانون منع النشر خلالها، وفقا لتصنيفها كمواد حسّاسة ينبغي إبقاؤها طيّ الكتمان.

هذه القضية مثار جدل كبير، يشارك فيه باحثون وصحافيون وجهات أكاديمية ورسمية أيضاً. وفي الفترة السابقة فحص مكتب مراقب الدولة الإسرائيلي جوانب في هذه القضية، ومما اتضح في فصل تضمّنه تقريره السنوي، أن هناك تأخيرات في الكشف عن المستندات التي انتهت فترة وجوب إخفائها عن الرأي العام، علماً بأن أنظمة الاطلاع على المواد تنص على أن الإفصاح عن المواد الأرشيفية المقيّدة التي انتهت مدة حجبها، يجب أن يتم في نهاية الفترة المحددة في تلك الأنظمة.

ويقول التقرير الرسمي: تبين أن أرشيف الدولة وأرشيف الجيش الإسرائيلي لم يكشفا عن العديد من الملفات التي تحتوي على مواد عُرّفت بأنها «سرّية» وقد انتهت فترة تقييدها، وأن مسؤولية الكشف عنها تقع على عاتق مسؤولي الأرشيفين الرسميين. وهو يصف الوضع القانوني الراهن بالقول: إن كل دولة لديها معلومات يجب أن تمنع إفشاءها لمواطنيها وللأطراف الأخرى، وخاصة الأطراف المعادية، الذين قد يسيئون استخدامها، وبالتالي الإضرار، من بين أمور أخرى، بأمن البلاد وعلاقاتها الخارجية. ويشار إلى هذه المعلومات في قوانين مختلفة على أنها، من بين أمور أخرى، «معلومات سرية» أو «معلومات حسّاسة». ويعرّف قانون العقوبات ٥٧٣٧-١٩٧٧ «المعلومات السرية» على أنها «المعلومات التي يتطلب أمن الدولة الحفاظ عليها سرية»، أو «المعلومات التي يشير محتواها أو شكلها أو ترتيبات حيازتها أو مصدرها أو ظروف استلامها، إلى واجب إبقائها سريّة». معظم المعلومات السرية في دولة إسرائيل موجودة في مواد أرشيفات الأمن: الجيش الإسرائيلي، وزارة الدفاع، وجهاز الأمن العام (الشاباك) وجهاز «الموساد» وما إلى ذلك؛ وتوجد معلومات سرية أيضاً في الوزارات الحكومية، وبشكل رئيس في مكتب رئيس الحكومة وفي وزارة الخارجية.

الجدير بالذكر أن تقريراً تناول سياسات الأرشفة الرسمية صدر عن إدارة أرشيف الدولة نفسه، ونُشر في كانون الثاني ٢٠١٨، سبق أن كشف عن حيازة أرشيف الدولة على حوالي ٣٠٠ ألف ملف لمواد ووثائق سرية قد حان تاريخ نشرها بالفعل، لكن بالرغم من هذا لم يتم الكشف عنها بعد. وأضاف أنه سمح في كل عام بإعادة تصنيف ونشر لحوالي ١٠٠٠٠ ملف. أما أرشيف الجيش الإسرائيلي فقد أبلغ مكتب مراقب الدولة أثناء المراجعة أنه في السنوات ٢٠٠٠-٢٠١٦، كشف عن حوالي ١١٣ ألفا و٩٤٠ ملفاً، وحتى كانون الثاني ٢٠١٩، كان يحتوي الأرشيف على ٩٨١ ألفاً و١٥٦ ملفاً حان تاريخ كشفها للجمهور العام بالفعل، لكن لم يتم الكشف عنها بعد.

خلاف بين مختلف الأطراف

يتحدث التقرير بشأن هذه المماطلة في النشر عن وجود خلاف بين مختلف الأطراف فيما يتعلق بالتزام الجهة الرسمية المؤرشِفة بالكشف الفوري وغير المشروط عن المواد الأرشيفية التي انتهت فترة التقادم بشأنها. وقد كتب المستشار القانوني لأرشيف الدولة إلى مكتب مراقب الدولة في كانون الثاني ٢٠١٨، فيما يشكل إقراراً، أن أنظمة الاطلاع على المواد السرية من قبل الجمهور تفيد «أن المادة التي مرت فترة سريّتها يجب أن يتم الكشف عنها فوراً في نهاية الفترة». أي أنه يتحتم الكشف عن هذه المواد بمبادرة الجهة المؤرشفة نفسها ومن دون انتظار تقديم طلب من أيّ طرف خارجي كان لكشفها وإتاحتها.

المراقب يضيف أنه تم طرح مسألة موعد الكشف عن المواد الأرشيفية التي انتهت فترة حجبها، أيضاً في مؤتمر لمنظمة الأرشفة والمعلومات الإسرائيلية عقد في عام ٢٠١٨، حيث كان بين المشاركين، وهم أعضاء المنظمة أيضاً، ممثلون عن الوزارات الحكومية وأرشيف الجيش الإسرائيلي. تناول المؤتمر المواد المؤرشفة التي فُرض تقييد على نشرها لمدة ١٥ عاماً، وكان السؤال المركزي الذي تناولته المناقشات هو ما إذا كان المشرّع قصد أن تبدأ إجراءات الكشف عن هذه المواد بعد نهاية الخمسة عشر عاماً، أم أن المواد ستتاح بالكامل للجمهور فور انتهاء الخمسة عشر عاماً. فلو كان القصد هو الكشف الفوري سيتعيّن على إدارة الأرشيف الاستعداد مسبقًا وتحضير جميع المواد للنشر قبل الوصول إلى نهاية الفترة المنصوص عليها، بينما في الحالة الثانية ستبدأ بعملية وإجراءات الكشف فقط مع انتهاء الفترة. ومما يمكن استنتاجه أن أرشيف الجيش الإسرائيلي، وربما ليس وحده، قد اختار الإمكانية المتاحة الثانية ضمن ضبابية في تفسير قرار المشرّع، وهو ما يترك فائضاً من الزمن الذي يصعب تحديده وحسمه لغرض النشر.

هذه الضبابية البيروقراطية تسود على الرغم من اعترافات الجهات الرسمية ذات الصلة بأن التأويل الصحيح للقانون هو الأول: الكشف الفوري مع انتهاء فترة الحظر. فقد كان هذا مدير أرشيف الدولة السابق نفسه الذي أقرّ في رده على تقرير المراقب السابق في حزيران ٢٠١٩، وأشار إلى أنه من وجهة نظره، فإن أي تأجيل في الكشف عن المواد بعد تاريخ انتهاء التقييد المنصوص عليه، يشكل انتهاكاً للقانون. وبالمثل، ذكر مكتب رئيس الحكومة في تعقيبه على مسوّدة تقرير المراقب سابقاً أنه من وجهة نظره، «كانت نية المشرّع أنه في نهاية فترة التقييد يجب أن يتم الكشف عن المواد، وذلك بعد أن تكون قد خضعت للفحص».

حق الجمهور يصطدم بذريعتين!

بعد شهر واحد فقط من تلك الردود الواضحة، جاء موقف الجهات الأمنية والعسكرية مختلفاً. فالمستشار القانوني للجهاز الأمني، في تطرّقه إلى مسودة تقرير المراقب في تموز ٢٠١٩، أشار إلى أنه «على الرغم من أن القانون ينص على إجراء الكشف في نهاية فترة التقييد، إلا أنه لا يشترط إجراء الكشف عن المواد فور انتهاء فترة الحظر». وأضاف هذا المستشار القانوني ذريعة لذاك التفسير بواسطة إعلانه أنه بسبب ضخامة حجم المواد الموجودة في أرشيف الجيش الإسرائيلي، لا يمكن أن يجري الكشف عن المواد «في ساعة الصفر». وتحدث أيضاً عن إجراءات تم البدء بتنفيذها في أرشيف الجيش الإسرائيلي «وفقاً للأولويات المحددة هناك»، على حد وصفه.

أرشيف الجيش الإسرائيلي كان قد قال خلال رده في حزيران ٢٠١٩ على مسودة تقرير المراقب حينذاك، إنه من غير الممكن القيام بالمبادرة إلى الكشف الفوري عن الوثائق التي انتهت صلاحيتها، ويرجع ذلك أساساً إلى أن لدى الأرشيف فريق عمل صغير يتولى، من بين أمور أخرى، أيضاً الكشف عن المواد التي لم تنته فترة الحظر الخاصة بها بعد.

يقف الجمهور العام، بما يشمل المعنيّين بكشف المواد من مؤرخين وباحثين وصحافيين ومهتمّين، أمام وضع يتم فيه لَيّ عنق القانون بقبضات بيروقراطية، ويصطدم بذريعتين تكمّل إحداهما الأخرى، الأولى «ضخامة حجم المواد الموجودة في أرشيف الجيش الإسرائيلي» والثانية وجود «فريق عمل صغير». أي أنه ليس هناك نفي للتفسير القانوني الذي يلزم بفوريّة الكشف، بل يجري الالتفاف على هذا بذرائع تشكل هي نفسها مثالب ومدعاة للنقد، بل للمساءلة. فمسؤولو الأرشيف يعرفون ويعترفون مسبقاً بهاتين الإشكاليتين اللتين يقع واجب معالجتهما عليها.

مراقب الدولة لخّص الأمر في تقريره الحالي بالقول إنه بكون الكشف عن المواد الأرشيفية بعد نهاية فترة الحظر يُعد أمراً مهماً نظراً لحق الجمهور في الاطلاع على هذه المواد، ففي ضوء الخلاف حول وجوب القيام بالكشف المبادَر إليه فور انتهاء فترة الحظر ودون انتظار طلبات من جهات مختلفة، بحثية أو إعلامية أو مدنيّة فردية وجماعية، يجب أن يُطلب من الأرشيفات الرسمية، أرشيف الدولة والجيش الإسرائيلي وغيرهما، توضيح هذا الأمر، على أن يجري ذلك بالتعاون مع المستشارين القانونيين لأرشيف الدولة والمستشارين القانونيين لمكتب رئيس الحكومة والجهاز الأمني بمختلف أذرعه.

ضلوع الرقابة في أرشيف الدولة والمؤسسات التابعة له

تحت هذا العنوان الفرعي، يتناول مراقب الدولة في تقريره الراهن تأثير نهج عمل مؤسسة الرقابة العسكرية وسطوتها على تحرير ملفات مواد ووثائق تعرّفها السلطات المختلفة بأنها سريّة، ومن ثم وضعها أمام الجمهور العام كجزء من حقه المنصوص عليه في القانون بالاطلاع على هذا «الخير المعرفي العام» لو صح التعبير.

يقول المراقب في هذا البند، أنه، مثلما شدّد في مواقع أخرى، فوفقاً للأنظمة المكتوبة يجب أن يتم توفير المواد التي تم تقييد الاطلاع عليها أمام الجمهور العام بعد إجراء الفحص (عملية الكشف). هنا يجدر التمعّن في سير العمل الإداري البيروقراطي الجاري: فهناك جهة تسمى دائرة الكشف عن المواد المنتهية فترة حفظها سريّةً، وتعمل ضمن مؤسسة أرشيف الدولة، وتشكل الجهة التي تملك صلاحية ومرجعية الكشف عن المادة الأرشيفية، وذلك وفق المعايير التي تحددها اللجنة الوزارية الخاصة لمنح إذن النشر والاطلاع المتعلق بالمواد الأرشيفية المصنفة سريّة.

وفقاً لتقرير المراقب فإن ما يقف في صلب المعايير المعمول بها هو عدم الكشف عن المواد التي قد تتسبب معرفتها في «الإضرار بأمن الدولة أو علاقاتها الخارجية أو الإضرار بخصوصية الفرد». وعندما تستوفي المواد المعنيّة جميع هذه الإجراءات بمختلف محطاتها الإدارية، عند اكتمال عملية الكشف، يتم تحميل المواد الأرشيفية التي تم الكشف عنها على موقع الإنترنت الخاص بالأرشيف.

تجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يتم اليوم الاطلاع على الوثائق المكشوف عنها على موقع الإنترنت الخاص بالأرشيف، بينما كان الاطلاع على المواد يتم في الماضي قبل العصر الرقمي المحوسب في القاعات المخصصة للقراءة في مقرّ الأرشيف. ويقول تقرير مراقب الدولة إنه وفقا لما نقله أرشيف الدولة، متوسط العدد الشهري للمستخدمين أي الأشخاص الذين دخلوا على موقع أرشيفات الدولة في الفترة من كانون الثاني حتى تشرين الأول عام ٢٠١٩ كان حوالي ٢٧ ألفا و٦٣٧ مستخدماً.

أنظمة الطوارئ التعسفيّة تطبَّق أيضاً على سياسة الكشف

هنا تدخل مؤسسة الرقابة العسكرية التي «توجد لها سلطة حظر نشر المعلومات التي قد تضر بأمن الدولة، وذلك بموجب أنظمة الدفاع (الطوارئ) لعام ١٩٤٥»، وهي أنظمة الدفاع التي سنتها سلطات الانتداب البريطانيّة في فلسطين العام ١٩٤٥، وقد واصل العمل بها الجهاز القضائي الخاصّ بدولة إسرائيل. ويقول مركز «عدالة» الحقوقي في مقال منشور على موقعه الشبكي: يشمل النظام القانوني الإسرائيليّ عدّة آليّات خاصّة بقانون الطوارئ، تتداخل فيما بينها مع العلم أنّها مستقلّة بعضها عن بعض. والنتيجة هي وضع قانونيّ معقد ومتشابك ومليء بالتناقضات الداخلية. بخلاف تصوّر النظرة التي ترى بهذا الوضع بمثابة تراكم غير مقصود لردود فعل ضروريّة على تهديدات عينية، وأنه تمّ سنها خلال فترات عينيّة، ورغم ذلك، ففي الإمكان فهمها بشكل أوضح كوسيلة حكم مشتركة يوفّر غموضها البنيويّ مرونةً مريحة للسلطات.

ويتابع المراقب قائلا إنه بموجب المعايير التي تم تحديدها ضمن قرار مبدئي صادر عن المحكمة العليا، لا يجوز للرقابة حظر النشر إلا إذا كان ذلك سيؤدي بما يقترب من اليقين إلى ضرر فعلي لأمن الدولة. في هذا الصدد، فيما يتعلق بموضوع البحث، تقوم الرقابة بفحص المواد السريّة الموجودة في أرشيف الدولة، والتي سُمح بنشرها، قبل تحميلها ورفعها على موقع شبكة الأرشيف. ولكن هذه السلطة التي تملك صلاحية تحديد وجود أو انعدام ضرر ما ناجم عن كشف المواد، ليست شريكة في قرار تحديد مادة أو وثيقة ما على أنها تستدعي وضعها تحت طائلة الكتمان والسريّة لأنه خلاف ذلك «سيؤدي الكشف بما يقترب من اليقين إلى ضرر فعلي لأمن الدولة».

الأرشيفات تتباين في تطبيق سياسة إخضاع مواد الرقابة

سياسة إخضاع كشف المواد لمصفاة الرقابة، كجهة إضافية، تراكم عملياً مدماكاً جديداً وجدياً من العقبات، مما يؤدي إلى زيادة التلكؤ في وضع وثائق في متناول الجمهور العام كما يحق له وفق القانون.

ويورد تقرير المراقب مواقف الأرشيفات الرسمية فيما يتعلق باعتماد هذه السياسة، كما يلي:

أرشيف الدولة: في العام ٢٠١٠، صرح مستشار قانوني في مكتب رئيس الحكومة بأنه «أيضا حين كان الأرشيف معنيا بنشر الوثائق التي كشف عنها، سواء على موقع الأرشيف أو في الكتب التي ينشرها، فإن نشرها العام يتطلب الموافقة المسبقة للرقابة».

أرشيف الجيش الإسرائيلي: يعمل أرشيف الجيش الإسرائيلي وفقاً لوجهة نظر قانونية من العام ٢٠١٦، قال فيها المدعي العام إن «الهيئة التشريعية تفترض أن الحكومة تعرف ما تنشره. ولا ينبغي أن يكون الاحتفاظ بأسرار الحكومة مجالاً لسلطة وإجراءات جهاز الرقابة»، لذلك يقوم أرشيف الجيش الإسرائيلي بتحميل المواد على موقعه على الإنترنت دون فحص مسبق للرقابة.

أرشيف جهاز الأمن العام (الشاباك): يتيح الموقع تصفح المواد الأرشيفية. وفقاً لإجراء الشاباك فيما يتعلق بالكشف عن مواد أرشيفية، فإن أي نشر لمواد أرشيفية يتم بموافقة الهيئة المعتمدة في الجهاز عند انتهاء عملية الرقابة الداخلية. لا يتطلب الإجراء فحصاً من قبل الرقيب قبل نشر المواد الأرشيفية وبالتالي لا يتم إجراء مثل هذا الفحص.

أرشيف بن غوريون: المواد السرية مودعة أيضاً في أرشيف بن غوريون على الرغم من أنه غير مصنّف رسمياً كأرشيف لمواد سريّة. وقد أبلغ مدير هذا الأرشيف مكتب مراقب الدولة في تشرين الأول ٢٠١٨ أن الأرشيف لا يقيم علاقات عمل مع الرقيب، على الرغم من أنه يقوم بتحميل المستندات على موقعه الشبكي.

نقد بالتلميح للفحص المزدوج

ينوّه تقرير مراقب الدولة إلى أن إجراءات ما قبل الكشف عن مواد انتهت فترة سريّتها في الأرشيف، يهدف إلى منع الكشف عن المواد التي قد يتسبب الكشف عنها في إلحاق الضرر بأمن الدولة أو علاقاتها الخارجية أو المساس بخصوصية الفرد. ونظراً لأن معظم المواد الأرشيفية تتعرض الآن للتدقيق العام عن طريق تحميلها مباشرةً على موقع الإنترنت الخاص بالأرشيف، فإن السؤال الذي يُطرح هو ما إذا كانت هناك حاجة إلى القيام بالمراجعة قبل الكشف من قبل هيئتين – الهيئة المسؤولة عن الكشف العاملة داخل الأرشيف، وجهاز الرقابة العسكرية أيضاً.

وهو يقول إنه في تموز ٢٠١٨، أبلغت رئيسة الرقابة العسكرية مكتب مراقب الدولة أنه في رأيها ما زال الإجراء القائم ساري المفعول. وفي ردها بعد سنة من ذلك، في تموز ٢٠١٩، ذكرت الرقيبة أنه بموجب أنظمة الطوارئ، الرقابة مخولة بفحص المواد الأرشيفية المتعلقة بأمن الدولة قبل إتاحتها وقبل تحميلها على مواقع الإنترنت. وتشدد الرقيبة على أن نشر المواد المتعلقة بأمن الدولة دون موافقة مسبقة من الرقابة العسكرية محظور بموجب أنظمة الطوارئ، وهذا صحيح أيضاً فيما يتعلق بتوفير المعلومات وتحميلها على الإنترنت.

وعقّب أرشيف الدولة أنه بالرغم من مواصلته العمل بالتنسيق مع الرقابة العسكرية التي تطّلع على المواد قبل كشفها، فهو يختلف معها في شكل وحجم تطبيق هذا الإجراء. وهو يقيم فرقاً بين إتاحة إمكانية التصفّح على الموقع الشبكي وبين النشر ضمن مقال أو كتاب. هذا بينما قال المستشار القانوني لمنظومة أجهزة الأمن إن أنظمة الطوارئ لا تنطبق على الأجهزة الأمنية ما يعني أنه لا دور للرقابة العسكرية في أرشيفاتها، والتي تضم أصلا هيئات مخوّلة ومعتمدة للقرار والفصل في شأن كشف المواد ونشرها وتحديد ما إذا كان ذلك ينطوي على خطورة وأضرار أم لا.

يخلص التقرير إلى ما يلي: يحتوي أرشيف الدولة والأرشيفات الرسمية على مواد سرية. تجري إجراءات الرقابة على الوثائق التي تم الكشف عنها في أرشيف الدولة قبل تحميلها على الإنترنت، في حين أن أرشيفات الجيش الإسرائيلي وأرشيفات جهاز الأمن العام وأرشيف بن غوريون لا تفعل ذلك. في الواقع التكنولوجي اليوم، حيث تُرفع الوثيقة الأرشيفية المكشوفة إلى الموقع الخاص بالأرشيف، فإن الحدود بين «تصفح» المواد الأرشيفية المكشوفة و«النشر» غير واضحة. وهذا يثير مسألة مجرّد الحاجة إلى اختبار نفس المادة بواسطة معيارين منفصلين. يجب على الأرشيف، بالتعاون مع الرقيب العسكري ومدير أرشيف الجيش الإسرائيلي، أن يبحث مع المدعي العسكري العام مسألة الجدل حول سلطة الرقابة في تصنيف مواد أرشيفية سرية، من أجل اتخاذ قرار، مشيراً إلى وجوب كشف مواد لا تنطوي على ضرر، واعتماد معايير للكفاءة لغرض تجنّب هدر الموارد العامة، وهو ما يشكّل نقداً ولو بالتلميح إلى إجراءات الفحص المزدوج، داخل كل أرشيف بحد ذاته، ومن قبل الرقابة العسكرية بعده.

«دفن» وقائع النكبة والمجازر في خلفية حجب الأرشيفات الإسرائيلية وعرقلة الوصول إلى محتوياتها. الصورة لاقتلاع اهالي عراق المنشية في آب ٤٨، ومصدرها «أرشيف الدولة» عن تحقيق نشرته «هآرتس» تحت عنوان «طمس النكبة» يوم ٢٠١٩/٧/٥.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية